الأمم المتحدة S/PV.9831

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9831**

الإثنين، 6 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع/السيد كودري	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيد لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاع المسلح

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي مصر والسودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة بيث بيكدول، نائبة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال السودان في براثن أزمة إنسانية ذات أبعاد مذهلة. يقدر عدد النازحين داخليًا الآن بأكثر من 11,5 مليون شخص، منهم ما يقرب من 8,8 ملايين شخص شردوا منذ نيسان/أبريل 2023. وقد فرّ أكثر من 3,2 ملايين آخرين إلى البلدان المجاورة. تهدف المنظمات الإنسانية هذا العام إلى دعم ما يقرب من 21 مليون شخص داخل السودان – أي ما يقرب من نصف سكان البلد. وتأتي إحاطة اليوم في أعقاب أنباء مثيرة لبالغ القلق تفيد بانتشار ظروف المجاعة.

ما فتئ النزاع المسلح يؤثر بشدة على المدنيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك العاملين في المجال الإنساني، على الرغم من الدعوات المتكررة لوقف الأعمال العدائية. ولا يزال الوضع في الفاشر وما حولها في شمال دارفور كارثياً بشكل خاص. وشهد شهر كانون الأول/ديسمبر مزيدًا من التصعيد في القتال، بما في ذلك في مخيم زمزم للنازحين، حيث قُتل وجرح مدنيون جراء القصف المدفعي ووردت تقارير عن منع الراغبين في مغادرة المخيم من القيام بذلك.

كما استمر القتال في مناطق أخرى من البلد، بما في ذلك الخرطوم والجزيرة وسنار وجنوب كردفان وغرب كردفان. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر – وهو نفس اليوم الذي قدمنا فيه آخر إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.9822) قُتل ثلاثة من زملائنا في برنامج الغذاء العالمي في غارة جوية على مجمعهم في يابوس في ولاية النيل الأزرق.

ولا يزال الوصول إلى المناطق الأكثر احتياجاً، بما في ذلك المناطق المتضررة من المجاعة، يمثل تحدياً أساسياً. ولكننا شهدنا بعض الخطوات الإيجابية في الأسابيع الأخيرة. ففي 25 كانون الأول/ديسمبر 2024، وصلت قافلة مكونة من 28 شاحنة إلى الخرطوم قادمة من بورتسودان محملة بالأغذية والإمدادات الغذائية وغير ذلك من المساعدات. وكانت هذه أكبر قافلة تابعة للأمم المتحدة تصل إلى العاصمة منذ بداية الأزمة، بعد أسابيع من المفاوضات. وهذا تقدم مهم يجب أن نبني عليه بشكل عاجل. وفي الأسبوع

الماضي، تمكنت قافلة أخرى تابعة لبرنامج الأغذية العالمي من إيصال الأغذية إلى بلدة أبو جبيهة والمناطق المحيطة بها في ولاية جنوب كردفان.

ولكننا نشهد أيضاً مزيداً من التضييق على حيز العمل في مناطق رئيسية. ولا يزال معبر أدري نقطة دخول شديدة الأهمية – أي طريق دخول – ولكن داخل دارفور تُفرض قيود إضافية على عمل المنظمات الإنسانية، وتتسبب إجراءات التفتيش الجديدة للشاحنات المتجهة إلى المناطق المتأثرة بالنزاع في شمال دارفور باختناقات جديدة. ونواصل الضغط على السلطات بشأن تنفيذ اتفاقها القاضي بإنشاء مركز للعمل الإنساني في زالنجي في وسط دارفور كقاعدة للعمل في جميع أنحاء المنطقة. والمناطق الرئيسية في ولاية جنوب كردفان معزولة فعلياً عن المساعدات الخارجية. ولا تُمنح التأشيرات للعاملين في المجال الإنساني بالسرعة الكافية.

وتأتي إحاطة هذا الصباح بعد صدور تحليل جديد عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. والنتائج صادمة، ولكنها للأسف ليست مفاجئة. لقد أبرزت مذكرة بيضاء أُطلع عليها المجلس في آذار/مارس الماضي خطر انزلاق ملايين الأشخاص إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي الكارثي.

وفي نيسان/أبريل، ومع التدهور السريع لمؤشرات الأمن الغذائي الرئيسية، أصدر الفريق القطري للعمل الإنساني في السودان خطة للوقاية من المجاعة تهدف إلى تمكين استجابة متكاملة ومحددة الأولويات، تدعم تنفيذها شبكة من مركز وعدة جهات.

وفي أواخر تموز/يوليه، أكدت لجنة استعراض حالات المجاعة التابعة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن ظروف المجاعة محتملة في مخيم زمزم، واحتمال وجود ظروف مماثلة في مخيمين قريبين للنازحين والعديد من المناطق الأخرى المعرضة لخطر وشيك. ومع اشتداد حدة القتال وتشديد القيود على الوصول إلى بؤر الجوع الرئيسية، أصبح انتشار المجاعة والجوع للأسف هو السيناريو الأكثر ترجيحاً.

ويشير آخر تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن ظروف المجاعة موجودة الآن في خمس مناطق تشمل مخيمات زمزم والسلام وأبو شوك للنازحين داخلياً وفي غرب جبال النوبة. ويتوقع التحليل أن تتأثر خمسة مواقع أخرى – جميعها في شمال دارفور – من الآن وحتى أيار/مايو، مع خطر حدوث مجاعة في 17 منطقة أخرى.

ويمكن لزملائنا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التحدث عن التفاصيل، ولكن الدافعين الرئيسيين هما النزاع والنزوح القسري. إن هذه الأزمة من صنع الإنسان. ومن المهم أيضاً إيضاح أن التأثيرات تتفاوت بين السكان، حيث يفرض الجوع الشديد مخاطر غير متناسبة على النساء والفتيات وصغار السن وكبار السن.

والسودان حالياً هو المكان الوحيد في العالم الذي تأكدت فيه المجاعة. وينتشر الجوع والمجاعة بسبب القرارات التي تُتخذ كل يوم للاستمرار في هذه الحرب، بغض النظر عن التكلفة المدنية.

ولا تزال مطالبنا الثلاثة الموجهة إلى مجلس الأمن بدون تغيير منذ الشهر الماضي (انظر S/PV.9822) ومنذ إطلاع المجلس على المذكرة البيضاء قبل عشرة أشهر.

أولاً، نحن بحاجة إلى مساعدة مجلس الأمن للضغط على الأطراف لكي تمتثل للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الالتزام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين وحماية المنافع الحيوية والبنى التحتية والخدمات اللازمة للنظم الغذائية وإنتاج الغذاء. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وإلى اتخاذ خطوات حقيقية وشاملة نحو السلام الدائم الذي يحتاج إليه شعب السودان بشدة.

ثانياً، يجب ضمان إمكانية الوصول. إننا بحاجة إلى نفوذ مجلس الأمن لضمان أن تكون جميع الطرق – عبر الطرق البرية والجوية وعبر خطوط التماس والحدود – مفتوحة أمام إمدادات الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني. ويجب إزالة العوائق البيروقراطية وإصدار التصاريح والتأشيرات للعاملين في المجال الإنساني القادمين بسرعة وكفاءة. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني وحماية أصولهم.

ثالثاً، يجب توفير التمويل. إن الحجم غير المسبوق للاحتياجات في السودان يتطلب تعبئة لا سابق لها للدعم الدولي. وستتطلب خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2025 مبلغاً قياسياً قدره 4,2 بلايين دولار لدعم حوالي 21 مليون شخص – ونكرر، نصف سكان السودان. ويلزم مبلغ آخر قدره 1,8 بليون دولار لدعم 5 ملايين شخص – معظمهم من اللاجئين – في سبع دول مجاورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيكدول.

السيدة بيكدول (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على دعوته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتقديم إحاطة عبر الإنترنت عن الحالة المقلقة للغاية في السودان.

إن آخر التقارير عن الأمن الغذائي هي الأسوأ في تاريخ البلد، وقبل أن أطلع أعضاء المجلس على التفاصيل المحبطة الواردة في آخر تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أود أن أذكّر أعضاء المجلس بأنه على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لم تتأكد سوى أربع مجاعات فقط: في الصومال في عام 2011، وجنوب السودان في عامي 2017 و 2020، والآن السودان في عام 2024. وكما تعلمنا من تلك الأزمات الشديدة، فقد وقعت بالفعل عشرات الآلاف من الوفيات قبل تصنيف أي مجاعة.

في آب/أغسطس من العام الماضي، صُنفت المجاعة في زمزم في ولاية شمال دارفور في السودان وهي لا تزال مستمرة وقد تمددت. وخلصت لجنة استعراض حالات المجاعة في أواخر كانون الأول/ديسمبر إلى أن ظروف المجاعة استمرت بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024 في مخيم زمزم للنازحين داخلياً وامتدت إلى مواقع أخرى في شمال دارفور، وكذلك إلى غرب جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان. ويُتوقع أن تواجه خمس مناطق أخرى ظروف المجاعة في الفترة الممتدة بين الشهر الماضي وشهر أيار/مايو، مع وجود خطر مؤكد لحصول مجاعة في 17 منطقة أخرى.

ويُظهر آخر تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن نصف السكان – أو حوالي 25 مليون شخص – يواجهون مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهذا يعني أن هناك 3,5 ملايين شخص إضافي منذ حزيران/يونيه 2024. واليوم، يصنف 15,9 مليون شخص ضمن المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – الأزمة؛ و 8,1 ملايين شخص ضمن المرحلة الرابعة من التصنيف

المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – حالة الطوارئ؛ وما ينوف قليلا على 000 637 شخص ضمن المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – الكارثة. ولا يزال النزاع والنزوح القسري هما المحركان الرئيسيان للأزمة، ويفاقمها تقييد وصول المساعدات الإنسانية. وقد أدى استمرار العنف والاضطرابات الاقتصادية إلى تعطيل الأسواق؛ ونزوح 11,5 مليون شخص، مما أدى إلى أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم؛ وتسبب أيضاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى مستويات لا يمكن تحملها.

يعتمد ما يقرب من ثلثي سكان السودان على الزراعة، والمحاصيل الرئيسية التي تزرع في البلد هي الذرة الرفيعة والدخن والقمح. وخلال العام الأول من النزاع، بلغ إنتاج هذه المحاصيل الثلاثة 4,1 ملايين طن خلال الموسم 2023–2024، ولكن ذلك مثل انخفاضاً بنسبة 46 في المائة عن العام السابق. وكان يمكن لهذه الخسارة في الإنتاج أن تطعم حوالي 18 مليون شخص لمدة عام واحد، ومثلت خسارة اقتصادية تراوحت بين 1,3 و 1,7 بليون دولار. وكان إنتاج المحاصيل الثانوية الأخرى مثل السمسم وعباد الشمس والفول السوداني والقطن أقل بكثير من المتوسط أيضاً. وأثر توفر المدخلات بمستويات متدنية وارتفاع أسعارها تأثيرا كبيرا على المساحات المزروعة والمحصودة على حد سواء، وكذلك على المحاصيل. وعلاوة على ذلك، لم يكن موسم الأمطار لعام 2023 منتظما حيث أُبلغ عن موجات جفاف في مناطق الإنتاج الرئيسية، مما زاد من شح المحاصيل المحدودة.

سيبدأ قريبا الحصاد لموسم الإنتاج 2024–2025. ولكن الجوع وسوء التغذية يتصاعدان في الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه توفر الغذاء في ذروته. وقد تسبب النزاع والنزوح الجماعي في هجر أو تخريب الأراضي الزراعية وفي تدمير البنية التحتية، مما أدى إلى تعطيل الإنتاج الغذائي المحلي على نحو كبير.

ويجب أن نتخذ إجراءات عاجلة للتصدي للمجاعة في السودان. ويضطلع مجلس الأمن بدور حاسم، على نحو ما أعيد تأكيده في القرار 2417 (2018). ويؤرق خطر المجاعة وانتشارها ضميرنا الجماعي منذ شهر آب/أغسطس وقد أصبح الآن واقعا ليس بموت الناس من الجوع فحسب، ولكنه يتجسد أيضًا في انهيار النظم الصحية وسبل العيش والبنى الاجتماعية، مما يخلف عواقب لا يمكن تداركها قد تستمر لأجيال.

ولا يوجد سوى عدد قليل من الإجراءات التي تستحق أن تُعطى الأولوية، وهي تتطلب دعما جماعيا من المجلس.

أولا، نحن بحاجة إلى النفوذ السياسي للمجلس لإنهاء الأعمال العدائية وإغاثة شعب السودان. فهم يحتاجون بشدة اليوم وليس غدا إلى الغذاء والماء والمأوى والدواء والمساعدات الزراعية الطارئة المنقذة للحياة.

ثانيا، نكرر النداءات الصادرة عن الأمم المتحدة وشركائنا الآخرين، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف، من أجل التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية فورا وبلا عوائق. ومن الأهمية بمكان إعادة فتح طرق الإمداد التجاري بأمان لمعالجة أوجه النقص الحالية في بؤر الجوع الساخنة الرئيسية.

ثالثا، يتعين أن نقدّم المساعدة الإنسانية المتعددة القطاعات. ولئن كانت زيادة المساعدات من الأغذية والمياه والنقد أمرا حيويا، لا يمكن لذلك أن يعالج وحده النطاق الكامل لأزمة الجوع. ويكتسي ضمان الإنتاج المحلي من خلال توفير الدعم للزراعة في حالات الطوارئ أهمية بالغة لبناء القدرة على الصمود ومنع وقوع المزيد من الكوارث الإنسانية. وسينتج المزارعون الأغذية عندما يتمكنون من الوصول إلى الأراضي والمدخلات.

وقد أحدثت مبادرات منظمة الأغذية والزراعة تأثيرا في العام الماضي، حيث تلقى أكثر من 2,7 مليون شخص في 11 ولاية أكثر من 000 5 طن من بذور الذرة الرفيعة والدخن، مع إعطاء الأولوية لبذور البامية لفائدة مخيمات النازحين داخليا. واستفاد ما يقرب من 000 600 أسرة زراعية رعوية من عمليات تطعيم الماشية والأعلاف والخدمات البيطرية لحماية ماشيتهم التي تشكل مصدراً حيويًا للتغذية والدخل، ولكن لا تزال التحديات قائمة. وتعيق المخاطر الأمنية المتزايدة التي يواجهها مقدمو خدمات النقل إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة ولا تزال ثغرات التمويل غير متوائمة مع التقويم الزراعي، مما يحد من قدرتنا على العمل في أشد الأوقات حرجا.

ونهدف في العام القادم إلى توسيع نطاق استجابتنا للوصول إلى أكثر من 14 مليون شخص – مزارعين ورعاة ماشية وصيادين ونساء – وتزويدهم بالبذور وعلف الماشية ومستلزمات الصيد التي يحتاجونها لإنتاج طعامهم المغذي. ويجب إعطاء الأولوية للدعم الزراعي في حالات الطوارئ في السودان. ولا يريد أحد من المتضررين من النزاع، سواء كانوا في مخيم للنازحين داخليا أو في مجتمعهم المحلي، الاعتماد على المساعدات الغذائية. فهم يريدون إعالة أسرهم واستعادة كرامتهم. وقد يفضي تأخير هذا الدعم إلى تعميق انعدام الأمن الغذائي. ولنكن صادقين: إن الموارد المخصصة للاستجابات الإنسانية التقليدية آخذة في التقلص. ويشكل الدعم الزراعي وسيلة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة لتلبية الاحتياجات الفورية مع المساعدة في إعادة البناء. وإذا لم نتحرك الآن – جماعيا وعلى نطاق واسع – ستكون أرواح الملايين في خطر أكبر. وكما تعلمون، سيدي الرئيس، وكما يعلم أعضاء المجلس جيدا، سيتعرض استقرار العديد من الدول في المنطقة للخطر أيضا. وأعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة أمام المجلس وأعيد تأكيد تفاني منظمة الأغذية والزراعة من أجل شعب السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بيكدول على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو والسيدة بيكدول على إحاطتيهما اليوم. وأرحب بمشاركة ممثلي السودان ومصر.

وسأدلي بنقاط ثلاث.

أولا، تعرب المملكة المتحدة عن قلقها إزاء أحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي يؤكد أن المجاعة تنتشر بسرعة في السودان. وكما سمعنا اليوم، يعاني الأطفال من سوء التغذية الحاد. وتنتشر الأمراض التي يمكن الوقاية منها وتتداعى الخدمات الأساسية. ووفقًا للتوقعات الحالية، يواجه أكثر من 000

630 شخص خطر المجاعة بحلول أيار/مايو 2025. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة الآن وإلا ستُفقَد المزيد من الأرواح. ويساورنا القلق من إيقاف السلطات السودانية مشاركتها في نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ردًّا على هذا التقرير. ولن يؤدي الاستمرار في إنكار انعدام الأمن الغذائي المنتشر في جميع أنحاء السودان إلا إلى تفاقم المعاناة. وندعو السلطات إلى التعاون الكامل مع الاستجابة الإنسانية.

ثانيا، نؤكد مجددا دعمنا للإجراءات الدولية الجريئة، بما في ذلك ما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات، لمعالجة الأزمة الإنسانية. وقد ضاعفت المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر التزامها بتقديم المساعدات إلى السودان والمنطقة إلى نحو 140 مليون دولار. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لكل من الأمم المتحدة والمستجيبين المحليين السودانيين في الخطوط الأمامية.

ثالثا، نعلم أن هذه الأرقام المروعة التي أوردها التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ناتجة عن النزاع الدائر وضعف إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية. وبوسع الطرفين المتحاربين منع تعميق هذه الأزمة التي صنعها الإنسان. ونرحب بموافقة القوات المسلحة السودانية على إنشاء مراكز للإمدادات الإنسانية وتمديد الإذن الممنوح لاستخدام معبر ادري، وهو ما ينبغي أن يستمر. ولكن ينبغي توسيع نطاق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لتشمل جميع المدنيين المحتاجين. ويشمل ذلك السماح باستخدام طرق الوصول الأخرى، بما في ذلك عبر جنوب السودان وعمليات الإيصال عبر خطوط التماس. ونشجع أيضًا على الإذن بإنشاء المزيد من مراكز العمل الإنساني، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. ونحث الطرفين على رفع جميع العوائق البيروقراطية وتوفير ضمانات السلامة اللازمة لعمال الإغاثة. ونُدين تماما مقتل ثلاثة من موظفي برنامج الأغذية العالمي في كانون الأول/ديسمبر وندعو إلى إجراء تحقيق شامل.

في الختام ومع احتمال حدوث الملايين من الوفيات الإضافية، ينبغي أن يكون التحذير الصادر مؤخرا عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بمثابة نداء لتضافر الجهود من أجل اتخاذ إجراءات لإنهاء هذا النزاع الآن وزيادة الدعم الإنساني. ويجب أن يعمل المجلس والمجتمع الدولي معًا في عام 2025 لإنهاء هذا الفصل المظلم من تاريخ السودان وشق الطريق نحو إحلال سلام دائم.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المنسقين المشاركين غير الرسميين المعنيين بالنزاع والجوع في مجلس الأمن، وهما سلوفينيا وبلدي، غيانا.

ونشكر مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، ونائبة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيدة بيث بيكدول، على إحاطتيهما.

يساور غيانا وسلوفينيا بالغ القلق إزاء تأكيد لجنة استعراض حالات المجاعة مؤخرا حدوث مجاعة في خمس مناطق في السودان للفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وتوقعها حدوث حالة مجاعة في خمس مناطق أخرى بحلول أيار/مايو 2025. ونشعر بالأسى أنه، بعد تأكيد المجاعة في مخيم زمزم للنازحين داخليا قبل ستة أشهر تحديدا والتحذير من أن ظروف المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي قد تمتد إلى مخيمي أبو شوك والسلام للنازحين داخليا، عادت

اللجنة لتؤكد ظهور أدلة موثوقة على حدوث مجاعة بين سكان المخيمات الثلاثة للنازحين داخليا في الفاشر، وكذلك في جبال النوبة الغربية بولايتي غرب وجنوب كردفان.

إن أزمة الحماية في السودان لم يسبق لها مثيل. لطالما وُصفت حالة السودان بأنها أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث نزح أكثر من 12 مليون شخص – أي ربع سكان السودان – منذ بداية النزاع في نيسان/أبريل 2023. ومع احتدام النزاع الذي يقترب بسرعة من عامه الثاني من المذابح والدمار، فإن المدنيين هم الأكثر تضررا. ويعاني الشعب السوداني من القصف المستمر والقصف الجوي والغارات الجوية في المناطق المكتظة بالسكان ومن العنف الجنسي وتدمير البنية التحتية الأساسية، مع ما يترتب على ذلك من توقف الخدمات الحيوية. وأدى تشريد المجتمعات المحلية الزراعية والهجمات العشوائية على مواقع الإنتاج الزراعي إلى تحويل بلد كان مزدهراً في السابق، حيث كان سلة خبز المنطقة، إلى البلد الذي يعاني أكبر أزمة جوع في العالم، حيث يحتاج أكثر من نصف سكان البلد إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ومن بين هؤلاء 16 مليون طفل، يتعرض مستقبلهم ورفاههم الآن لخطر شديد.

لا بد أن تنتهي الحرب. ويجب بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين والأعيان المدنية، وخاصة تلك التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة. ويجب بذل المزيد من الجهود لوقف المذبحة ودرء الجوع. وفي هذا الصدد، نؤكد على أربع نقاط.

أولا، هناك حاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار وحماية المدنيين.

ثانيا، هناك حاجة إلى حماية المجال الإنساني في البلد وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق للتمكين من تنفيذ تدخلات منقذة للحياة.

ثالثا، هناك حاجة إلى أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني وأن تلتزم بقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارات 2417 (2018) و 2573 (2021) و 2730 (2024) و 2736 (2024).

رابعا، هناك حاجة إلى زيادة الدعم الدولي لكل من المساعدات الإنسانية وجهود الوساطة.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام سلوفينيا وغيانا بالسلام الدائم في السودان – سلام يمكن الشعب السوداني من تحقيق كامل تطلعاته الديمقراطية وإعادة بناء السودان.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بدوري، أن أعرب عن امتناني لمقدمتي إحاطتي اليوم، السيدة ووسورنو والسيدة بيكدول، على العرضين الواضحين والواقعيين للغاية.

لقد قالتا ثلاث جمل، وهي باختصار، بالنسبة لي، كل ما نحتاج إلى معرفته. أولا، هذه أسوأ حالة انعدام أمن غذائي في تاريخ البلد. وثانيا، تتفاقم ظروف المجاعة وتنتشر والدوافع وراء ذلك هي النزاعات والنزوح القسري. وأعتقد أن هذا هو كل ما نحتاج إلى معرفته لكي يتخذ المجلس إجراءً في هذا الشأن. لذلك، من المناسب جداً أن يعالج المجلس الوضع المتدهور في السودان على وجه السرعة.

لا تزال سلوفينيا تعمل بثبات إلى جانب غيانا، بصفتهما منسقين غير رسميين بشأن الجوع والنزاع، لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والمجاعة الناجمين عن النزاعات، مع الاسترشاد بالقرار 2417 (2018).

وبينما نلتقي في بداية العام الجديد – وهو وقت للتأمل وتجديد العزم – نرى الوضع الذي يواجهه الملايين في السودان والذي يتناقض مع ذلك بشدة. فبالنسبة لهم، لا يوجد تجديد أو أمل. ولا تزال ظلال الجوع والنزوح واليأس تخيم على حياتهم. وتتسارع وتيرة الكارثة الإنسانية في السودان؛ إنها أزمة من صنع الإنسان، مأساة توقعنا حدوثها، أزمة حذر منها العاملون في المجال الإنساني مرات لا تحصى. وعلى الرغم من تحذيراتهم، فإن الاستجابة لم تكن كافية، والآن نواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا. وقد أوضحت إحاطات اليوم نقطة واحدة: إن الحرب في السودان لا يقتصر أثرها على معاناة الملايين من الجوع، بل تدفع بمئات الآلاف إلى حافة المجاعة. وحتى خلال موسم الحصاد، الذي من المفترض أن يكون فيه الطعام وفيراً، يتضور الملايين جوعاً. ويجب أن تكون هذه هي اللحظة التي نقول فيها مجتمعين: "ليس بعد الآن". وأود أن أوضح أربع نقاط.

أولا، نحيط علماً بالشواغل التي أثارتها السلطات السودانية بشأن نتائج تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وعلى الرغم من أن نظام التصنيف المتكامل لا يخلو من أوجه قصور، فإنه يبقى الأداة الأقوى المتاحة للمجتمع الدولي لتقييم الأمن الغذائي بالتعاون مع السلطات. وهذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات. فخلفها يكمن واقع صارخ لطفل يتضور جوعاً وأم جديدة غير قادرة على تغذية مولودها وأشخاص من كبار السن ومن ذوي الإعاقة لا يحصلون على الخدمات الأساسية. ولم تعد المجاعة والموت والعوز مجرد احتمالات، بل أصبحت حقائق واقعة في السودان.

ثانيا، في حين أن النزاع دافع واضح للجوع، يجب على المجلس أيضا أن يتخذ موقفا قويا بشأن القيود الشديدة المفروضة على الوصول. فالعوائق البيروقراطية والمستويات المفرطة من المعاملات الورقية والرسوم المفروضة على التصاريح وعمليات التسليم وتأخير التأشيرات ورفضها والتدخل في الموارد البشرية، كلها أمور لا تزال تعيق جهود المساعدة، كما سمعنا من مقدمتي الإحاطتين اليوم. ويجب أن يطالب المجلس باتخاذ إجراءات ملموسة. ويجب أن تتوقف فوراً انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان غير القانوني من المساعدات واستخدام التجويع كسلاح حرب. ويجب ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات السودانية بالفعل، ولكن يجب القيام بالمزيد. ويجب أن تظل نقاط الدخول بين تشاد والسودان مفتوحة وفي حالة تشغيل. ويجب إعطاء الأولوية للوصول الآمن عبر الحدود من جنوب السودان. ويجب تهيئة طرق آمنة عبر خطوط التماس للوصول إلى بؤر النزاع الساخنة، بما في ذلك الخرطوم. كما يجب تيسير عمليات النقل الجوي في الفاشر ونيالا وكادقلي والتمكين من وصول قوافل المساعدات الإنسانية بأمان إلى المخيمات التي تشهد أوضاعا حرجة في دارفور وكردفان. ويجب أن يصل الغذاء العلاجي المنقذ للحياة والماء والدواء إلى المحتاجين بغض النظر عن موقعهم.

ثالثا، مع استمرار انتشار الجوع في جميع أنحاء السودان، يتضح بشكل متزايد أن المعاناة لن تتوقف إلا عندما يكون الالتزام بالسلام على نفس درجة إلحاح الأزمة. والاشتباكات المتصاعدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في عدة ولايات والعواقب الوخيمة المترتبة على استمرار هجمات قوات الدعم على الفاشر وزمزم ومناطق أخرى تؤكد الحاجة الملحة للوقف الفوري للأعمال العدائية. ولا يوجد حل

عسكري ويجب أن تظل الدبلوماسية هي السبيل لحل النزاع. وندعم بشكل كامل جهود المبعوث الشخصي لعمامرة، إلى جانب جهود الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، لكفالة أن ينعم السودان بالسلام.

رابعا، وختاما، أود أن أحيي عمال الإغاثة الذين يخاطرون بكل شيء لإغاثة المحتاجين. ويجسد تفانيهم وتضحياتهم أفضل ما في الإنسانية. وندين بشدة الوفاة المأساوية مؤخرا لموظفي برنامج الأغذية العالمي في قصف جوي في ولاية النيل الأزرق. ونظرا لأن عام 2024 هو العام الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة لعمال الإغاثة في السودان، يجب أن تكون سلامتهم أولوية لجميع الأطراف والمجلس. ويجب عدم استهداف العاملين في المجال الإنساني على الإطلاق.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

ونشكر السيدة ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة بيكدول، نائبة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على إحاطتيهما الرصينتين.

إن السودان بلد شقيق تربطه بباكستان علاقة أخوية وثيقة للغاية. ويشعر الشعب الباكستاني بحزن عميق بسبب المحنة الحالية التي يمر بها إخواننا وأخواتنا السودانيون.

فيما يتعلق بجدول أعمال اليوم، أود أن أطرح النقاط التالية:

أولا، تتمسك باكستان بحزم بوحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه. ولن يسفر أي مخطط يقوض هذه المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة عن حل دائم للنزاع وسيزيد من تقويض السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ثانيا، ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. ويجب على الأطراف إيجاد حل سياسي مستدام للنزاع عن طريق الحوار. فلن يتم تسوية هذا النزاع في ساحة المعركة. ولن تجلب الحرب سوى مزيد من الموت والدمار للشعب السوداني. ويجب أن ينتهي الآن سفك الدماء والوحشية ضد المدنيين. ويجب أن تتوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب أن ينفذ كلا الطرفين إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان. ونشيد بجهود السيد رمطان لعمامرة، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، ونشجع جميع الأطراف على التعامل معه بحسن نية. ونتطلع إلى الجولة القادمة من المحادثات غير المباشرة التي دعا إليها المبعوث الشخصي.

ثالثا، من الواضح أن تدهور حالة الأمن الغذائي في البلد يبعث على القلق. إذ يواجه ما يقارب 24 مليون شخص – أي أكثر من نصف السكان – مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. لقد اطلعنا على تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024. ونشير إلى أن الحكومة السودانية قد شككت في بيانات التصنيف المتكامل المتعلقة لسوء التغذية وقدرته على جمع البيانات من مناطق النزاع والمناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. يجب أخذ آراء السلطات السودانية في الاعتبار. ونلاحظ من التقرير أيضا أن الفريق العامل الفني التابع للتصنيف المتكامل لا يتفق

في الرأي مع استنتاجات لجنة استعراض حالات المجاعة التابعة للتصنيف المتكامل بشأن ما إذا كانت هناك مجاعة بلغت المرحلة 5 في خمس مناطق.

ونشجع المجتمع الدولي على العمل مع الحكومة السودانية في معالجة الأزمة الإنسانية في البلد. ونرحب بزيارة وكيل الأمين العام فليتشر، والاتفاق على زيادة الوجود الإنساني في البلد، وتمكّن قافلة برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى مخيم زمزم في شمال دارفور، يوم 22/تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وينبغي أن تستمر هذه التطورات الإيجابية. وعلى السلطات السودانية أن تواصل تيسير إيصال المساعدات إلى المحتاجين. وتدين باكستان بأشد العبارات مقتل ثلاثة من موظفي برنامج الأغذية العالمي في السودان يوم 19 كانون الأول/ديسمبر 2024.

ونقدر الخطوات التي اتخذتها السلطات السودانية مؤخرا بفتح مزيد من الحدود الجوية والبحرية والبرية أمام المساعدات الإنسانية وتمديد عمل معبر أدري الحدودي، مما أدى إلى بعض التحسن في الحالة الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد على التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في السودان وسد الفجوة البالغة 36 في المائة في تمويل النداءات الإنسانية المتعلقة بالسودان. ففي عام 2025، سيحتاج السودان إلى 4,2 بلايين دولار لدعم ما يقارب 21 مليون شخص.

رابعا، والأهم هو عدم اتخاذ الحالة الإنسانية في السودان ذريعة للتدخل الأجنبي في السودان. يجب أن يتحد المجتمع الدولي لدعم رؤية مشتركة لعودة السلام والأوضاع الطبيعية في السودان. ويجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في النزاع الداخلي في السودان. ويجب احترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على السودان.

خامسا، يجب على المجلس أن يكفل تنفيذ قراراته، بما في ذلك القرار 2736 (2024)، الذي يطالب قوات الدعم السريع بوقف حصار الفاشر ويدعو إلى وقف إطلاق النار.

وأود أن أبدي ملاحظة أخيرة. إن الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية يمكن أن تدمر دولا عظيمة. نحث الأطراف المتحاربة في السودان على عدم السماح بمزيد من التهديد لسيادة السودان وسلامته الإقليمية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1)، وهم الجزائر والصومال وغيانا وبلدي، سيراليون.

نشكر الرئاسة على تنظيم جلسة اليوم المهمة بناء على طلب المملكة المتحدة وغيانا وسلوفينيا، بدعم من الدانمرك وسيراليون، لمناقشة التقارير التي تبعث على القلق البالغ عن المجاعة في السودان – وهي نتيجة مباشرة للنزاع في البلد. ونشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة بيث بيكدول، نائبة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على إحاطتيهما المفيدتين بشأن انعدام الأمن الغذائي المتفاقم في السودان. ونرحب بمشاركة ممثلي السودان ومصر في جلسة اليوم.

إن النزاع الدائر في السودان لا ينفك يحتدم منذ 21 شهرا تقريبا، بآثار مدمرة على شعب السودان، لا سيما النساء والأطفال، الذين لا يزالون يتضررون بشكل غير متناسب. يتحمل المجلس مسؤولية جماعية عن بذل كل ما في وسعه لإنهاء المعاناة المفجعة التي يعجز عنها الوصف في السودان. وتحيط المجموعة علما على النحو الواجب بتقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي يتضمن استنتاجات لجنة استعراض حالات المجاعة بشأن السودان في كانون الأول/ديسمبر 2024، ويوفر بيانات مهمة، ويصنف المجاعة في خمس مناطق على الأقل من السودان ويتوقع حدوث مجاعة في خمس مناطق أخرى في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وأيار/مايو 2025. كما يُتوقع خطر المجاعة في الفترة المشمولة بالتوقعات في 17 منطقة أخرى من السودان، وفقا للتقرير.

ولوضع ذلك في سياق وطني، يشير تقرير التصنيف المتكامل أيضا إلى أن السودان يواجه خطر الانزلاق إلى أزمة مجاعة واسعة النطاق وزيادة كبيرة في سوء التغذية الحاد قد تدفع نصف السكان إلى أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي هذا الصدد، تتفق المجموعة على أن السبب الرئيسي لهذا التطور المروع في السودان هو النزاع المسلح الوحشي الذي يتسم بالنزوح الجماعي غير العادي وانهيار الاقتصاد وانقطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية ومحدودية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات تطالب الأطراف المتحاربة في السودان بوقف الأعمال العدائية، والسعي إلى تسوية النزاع عن طريق الوساطة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ولم تلق معظم هذه المطالبات آذانا صاغية.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تؤكد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، نؤكد من جديد على الحاجة الملحة للعمل السياسي من جانب جميع الأطراف المعنية ذات النفوذ لتحقيق وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في السودان. فوقف الأعمال العدائية هو الإجراء الوحيد الذي يمكن أن يخفف من خطر استمرار انتشار المجاعة في السودان واحتواء ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبناءً على ذلك، نعرب عن دعمنا الثابت للأهمية المحورية لدور الوساطة الذي يضطلع به المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ممثلون من جميع شرائح المجتمع السوداني، في السعي إلى حل سياسي للنزاع يملك زمامه السودانيون ويتفاوضون عليه. ونرحب بالزخم الذي أسفر عنه الاجتماع التشاوري الثالث حول تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2024 في نواكشوط، بمبادرة من المبعوث الشخصي لعمامرة وفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي. وكما أكد المشاركون خلال هذا الاجتماع، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار في السودان من أجل إرساء الأسس لتحقيق السلام والاستقرار المستدام في البلد. ونحث الأطراف المتحاربة على التقيد الكامل بالتزاماتها بموجب إعلان جدة.

ثانيا، ترى مجموعة 3+1 (المجموعة) أن التوصل إلى حل مستدام للنزاع في السودان يستلزم كذلك وقف التدخلات الخارجية والدعم الذي تقدمه الجهات الأجنبية للأطراف المتحاربة. ونؤكد مجدداً دعوتنا إلى

إصدار إدانة صريحة وقاطعة للتدخل الأجنبي في السودان. من المهم أن يقدم جميع أصحاب المصلحة والمجتمع الدولي دعماً فعالاً لخطة سلام تحظى بتوافق الأطراف في السودان.

وثالثاً، تكرر المجموعة نداءها لأطراف النزاع بضمان إيصال المساعدات الإنسانية على نحو فوري ودون عراقيل إلى كافة المناطق المتضررة من النزاع. وإذ نرحب بالخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذتها الحكومة السودانية لتسهيل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، نشدد على ضرورة استمرار هذه الإجراءات لما فيه خير الشعب السوداني. ونؤكد على الضرورة الحتمية للالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر استخدام تجويع السكان المدنيين كأداة من أدوات الحرب.

إن الحصار الذي فرضته قوات الدعم السريع حول مدينة الفاشر، متجاهلةً قرار المجلس الصريح، يُعد سبباً جوهرياً في تنامي أخطار المجاعة في تلك المنطقة وما حولها. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا العميق جراء تواصل الاعتداءات التي تشنها الأطراف المتحاربة، ولا سيما قوات الدعم السريع، على المنشآت والأعيان المدنية. ونلحظ أن الهيئات الإنسانية ما برحت تضاعف جهودها في تقديم المعونات الغذائية والتغذوية الحيوية وسائر المساعدات الضرورية في شتى المخيمات والتجمعات السكانية في السودان لمواجهة الوضع المتدهور. وفي هذا الصدد، نهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي تعزيز دعمهم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية في السودان.

نُثني على الجهود النبيلة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني في ظل ظروف بالغة الصعوبة في السودان، ونتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة لأسر وزملاء موظفي برنامج الأغذية العالمي الثلاثة الذين فقدوا أرواحهم.

وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأن إحياء نظم الإنتاج الغذائي المحلية ودعم سبل العيش يُعد أمراً حيوياً لاستدامة الأنشطة الزراعية الضرورية للحياة في البلد. ونناشد الحكومة السودانية والجهات المعنية تهيئة السبل لاستئناف النشاط الزراعي وإنتاج الغذاء في ربوع البلد كافة. ولما كانت الحاجة ماسة إلى خطة وطنية متكاملة للزراعة والأسواق، فإن تأمين إمدادات غذائية مستدامة في السودان يتطلب ما هو أكثر من مجرد تقديم المعونات الإنسانية.

وختاماً، نؤكد على ما أهاب به المجلس بالأطراف المتحاربة من ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لصون أرواح المدنيين، والتوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية والسعي نحو تسوية سلمية للنزاع.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نتوجه بالشكر إلى المملكة المتحدة وغيانا وسلوفينيا على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن حماية المدنيين في السودان. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة بيث بيكدول، نائبة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واللتان رسمتا لنا صورة للحالة الإنسانية في السودان تتسم بالوضوح بقدر ما تبعث على الألم.

تعكس أحدث تقارير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أزمة ذات أبعاد كارثية. قد بات اليوم أكثر من 24 مليون نسمة في السودان يعانون انعداماً حاداً في أمنهم الغذائي، وهو ما يتجاوز نصف تعداد

سكان البلد. وقد صنف الخبراء مستوى انعدام الأمن الغذائي في السودان ضمن مراحل الأزمة والطوارئ والكارثة – وهي نتائج تبعث على القلق البالغ وتستوجب نظراً جاداً.

ويشير التقرير إلى أن غياب التدخلات العاجلة والملائمة قد أفضى إلى تفاقم الأزمة، مما يعرض أرواح الملايين للخطر. ويتسم الوضع بخطورة استثنائية في بعض المناطق، لا سيما في دارفور، حيث تشهد خمس مناطق على أقل تقدير أوضاعاً تنذر بالمجاعة، في حين تزداد التوقعات قتامة. وتفيد التقارير بأن المجاعة ليست ظاهرة قائمة بذاتها، بل هي ثمرة لنزاع مسلح مدمر أفضى إلى نزوح جماعي، وتدمير للبنى التحتية المدنية، وانهيار اقتصادي، وتعطل في الخدمات الأساسية. ويزداد شح الغذاء حدة جراء الأزمة المناخية التي تفاقم بدورها الوضع المتردي من خلال ما تسببه من موجات جفاف تقلص رقعة الأراضي الخصبة وتحد من إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة.

إن تجليات هذه الأزمة على حياة السكان اليومية لا يمكن إنكارها. فالملايين يجدون أنفسهم محاصرين بين فكي النزاع والتهجير القسري من جهة، والأزمة المناخية وظروف المجاعة الحادة من جهة أخرى. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى الحالة الخاصة للمرأة في هذه الأزمة، إذ تقع على عاتقها في الغالب مسؤولية إعالة الأسرة ورعايتها، فضلاً عن كونها الأشد تضرراً من العنف المفرط في ظل النزاع المسلح.

ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأن التمويل المتاح لا يفي بالاحتياجات الملحة. ويُنذر بأن الأمر يتطلب مساهمات إضافية تناهز 500 مليون دولار لتخفيف وطأة الحالة. ومن المثير للدهشة التجاهل غير المبرر لهذا النزاع، مقارنة بحالات أخرى حظيت بقدر أوفر من الاهتمام والموارد المالية. وفي هذا السياق، بات من الملح أن يتحرك المجتمع الدولي بعزم لتأمين وصول المساعدات الإنسانية بسلام إلى كافة المناطق المنكوبة، مع توسيع نطاق الحضور والقدرات وتنسيق جهود الاستجابة. وترى بنما ضرورة إرساء تعاون ثلاثي مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية لبناء السلام في السودان، مع تجديد التأكيد على احترام جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والمنشآت الحيوية لبقاء السكان.

تؤكد بنما من جديد التزامها بالأمن والمساعدة الإنسانية في السودان، وتقف إلى جانب الشعب السوداني، مشددة على أنه لا يجوز استخدام المجاعة كسلاح من أسلحة الحرب. ويجب أن تكون المساعدة العاجلة أولوية لتخفيف معاناة السكان ومنع المزيد من الوفيات. وفي الوقت نفسه، تدرك بنما أن الأزمة في السودان تتطلب تهيئة الظروف المواتية لخفض حدة النزاع، وحماية حقوق الإنسان، وإعادة الإعمار الشامل، بدعم من المجتمع الدولي.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السيدة إديم ووسورنو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيدة بيث بيكدول من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على إحاطتيهما.

وأود التركيز على ثلاث نقاط.

أولاً، يساور فرنسا القلق إزاء تفاقم أزمة الغذاء في السودان. فأحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لا لبس فيه. فنتيجة للنزاع المستمر، يعاني أكثر من نصف السودانيين من انعدام الأمن الغذائي الحاد. واليوم تنتشر المجاعة في خمس مناطق على الأقل في السودان، ولا سيما في مخيمات

النازحين في شمال دارفور. ومرة أخرى، يتحمل النزاع المستمر المسؤولية عن هذه الحالة الإنسانية المأساوية. ولذلك، هناك حاجة ملحة لوقف إطلاق النار. والمجتمع الدولي مدعو للتحرك لحشد تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025 للسودان التي نشرتها الأمم المتحدة وتقديم المساعدة لـ 21 مليون شخص محتاج.

ثانياً، من الضروري أن تسمح جميع أطراف النزاع بالوصول الإنساني السريع والشامل والآمن ودون عوائق عبر الحدود وخطوط المواجهة. وتُعد القيود المفروضة على إمكانية الوصول السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في السودان. كما تدين فرنسا جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، الذين يجب حمايتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، كما ورد في القرار 2730 (2024). وتعرب عن تضامنها الكامل مع أسر موظفي برنامج الأغذية العالمي الثلاثة الذين قضوا في قصف جوي في 19 كانون الأول/ديسمبر وتشيد بعملهم وعمل جميع العاملين في المجال الإنساني.

ولا بد من زيادة الجهود الجماعية لحماية المدنيين في السودان. وهذه مسؤولية جميع أطراف النزاع في المقام الأول. ويجب على قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية أن تحترم التزاماتها وفقا لإعلان جدة. وتؤيد فرنسا إنشاء آلية للرصد والتحقق لضمان تنفيذه. كما تكرر فرنسا المطالب الواردة في إعلان المبادئ المعتمد خلال مؤتمر باريس المعقود في 15 نيسان/أبريل 2024، والذي أدى إلى تعبئة أكثر من بليوني يور في صورة التزامات مالية بتقديم المساعدة الإنسانية. ونظل مصممين على اتخاذ إجراءات دون تأخير لتنفيذ التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (S/2024/759). ونأسف لاستخدام الاتحاد الروسي حق النقض ضد مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة وسيراليون في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/2024/826).

إن الوقف الفوري لإطلاق النار ضروري لإنهاء معاناة الشعب وانتشار المجاعة في السودان وأثر ذلك على النازحين واللاجئين في البلدان المجاورة. ولن يتحقق حل سياسي دائم للنزاع إلا من خلال عملية سياسية شاملة للجميع تضم مختلف الأطراف والمجتمع المدني بأسره، مع احترام تطلعات الشعب السوداني وضمان سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه.

وستواصل فرنسا حشد جهودها لتحقيق هذا الهدف وتؤكد من جديد دعمها الكامل لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المديرة ووسورنو ونائبة المدير العام بيكدول. ونرحب بمشاركة ممثلي السودان ومصر في جلسة اليوم.

إن النزاع في السودان يدور منذ 20 شهرا. وفي الوقت الحالي، لا يزال القتال مستمرا ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين والنزوح في ازدياد، بينما تصبح مشاكل نقص الغذاء وحالات تفشي الأمراض المعدية وغيرها من المشاكل أكثر حدة مع مرور كل يوم. وبالنظر إلى الحالة القاتمة، لا ينبغي للمجتمع الدولي ولا يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي. وأود أن أتطرق إلى النقاط الثلاث التالية:

أولا، ينبغي زيادة المساعدة الإنسانية. وترحب الصين بالمبادرات العديدة التي اتخذتها حكومة السودان مؤخرا لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بفتح معابر حدودية إضافية وتسريع إجراءات الموافقة على

التأشيرات. فقد وصلت قافلة مساعدات إنسانية تابعة للأمم المتحدة إلى مخيم زمزم للنازحين في شمال دارفور لأول مرة منذ بدء النزاع، كما فُتحت مسارات للنقل الجوي في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتستحق هذه التطورات الإيجابية الإشادة والترحيب. وندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع حكومة السودان والأطراف الأخرى لضمان إيصال المساعدة إلى المحتاجين في الوقت المناسب من أجل بث الأمل في نفوس أبناء الشعب السوداني المتضررين. وينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما الجهات المانحة التقليدية، زيادة الدعم الإنساني للسودان والبلدان المجاورة له والوفاء فعليا بالتعهدات المقدمة.

ثانيا، ينبغي عدم تسييس المسائل الإنسانية. وتحيط الصين علما بإعراب الحكومة السودانية عن تحفظاتها على نتائج تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أصدرته لجنة استعراض حالات المجاعة مؤخرا. كما أن لدى الحكومة شواغل بشأن المنهجية المستخدمة في جمع بيانات التقرير وتحليلها. وأثناء صياغة التقرير، اختلفت الآراء بين اللجنة والفريق العامل التقني القطري بشأن الاستنتاجات ذات الصلة. وينبغي للمنظمات المعنية أن تلتزم بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية في عملها لكفالة أن تعبر التقييمات والنتائج ذات الصلة بصورة موضوعية وشاملة عن الحالة الفعلية بغية حل المشكلة بطريقة تُحدد فيها الأهداف بشكل أدق. ويجب التأكيد على أنه ينبغي عدم التذرع بالمسألة الإنسانية للتدخل والضغط، كما ينبغي عدم تحويلها إلى أداة لتحقيق المصلحة السياسية.

ثالثا، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة بفعالية. وكما ذُكر في تقرير اللجنة، فإن إطالة أمد النزاع هو العامل الرئيسي المؤدي إلى نقص الغذاء. ويبين ذلك مرة أخرى أن وقف إطلاق النار وإنهاء القتال أفضل طريقة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. وتدعو الصين جميع أطراف النزاع إلى تنفيذ أحكام قرارات المجلس ذات الصلة وتعزيز التهدئة في الميدان وتسوية الخلافات بالحوار والتشاور وحماية المدنيين والمرافق المدنية وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وتجنب تجاوز حدود القانون الدولي الإنساني.

لقد اختتم المبعوث الخاص لعمامرة زيارة إلى المنطقة مؤخرا. كما يعتزم المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعني بالسودان زيارة البلد. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى العمل على أساس الاحترام الكامل لسيادة السودان واستقلاله وسلامة أراضيه والتعجيل بتحقيق التآزر في المساعي الحميدة واستكشاف نهج مبتكرة وفعالة والعمل بشكل مشترك لإيجاد حل سياسي لمساعدة السودان على استعادة السلام في وقت مبكر.

وسلمت الصين أحدث شحناتها من المساعدات الغذائية إلى السودان. ونعتقد أن ذلك سيساهم في تخفيف حدة الحالة الإنسانية هناك. وسنواصل تقديم الدعم في حدود إمكانياتنا، ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي والاضطلاع بدور بنّاء في التعجيل باستعادة السلام والاستقرار في السودان.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المملكة المتحدة وسلوفينيا وغيانا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العاجلة، وهي دعوة أيدتها الدانمرك وسيراليون. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. إن رسائلهما

وتوصياتهما باتخاذ إجراءات هي بالضبط ما يحتاج المجلس إلى سماعه، والأهم من ذلك، إلى الاستجابة له. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة ممثلي السودان ومصر في هذه الجلسة.

أثناء فترة العضوية السابقة للدانمرك في المجلس، قبل حوالي 20 عاما، كان سكان دارفور يعانون من مستويات مروعة من العنف. وبالتالي، فإن من المحزن للغاية ومما يشكل إدانة دامغة أن نواجه مرة أخرى حربا وحشية في السودان، وهي حرب ذات أثر مدمر على ملايين المدنيين، بطرق منها انتشار أعمال العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع ضد النساء والفتيات.

وتشعر الدانمرك بقلق بالغ إزاء النتائج التي توصل إليها آخر تقرير للجنة استعراض حالات المجاعة التابعة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ولكن لنكن واضحين: إن هذه النتائج لا تشير إلى نقص الغذاء تماما في جميع أنحاء السودان. بل إنها تشير إلى سبب شره أكبر بكثير – أي الأثر المميت للنزوح القسري والجوع الناجم عن النزاع، الذي هو كارثة من صنع الإنسان كليا، ويمكن منعها كليا وعكس مسارها كليا. وسبق أن نبهت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في الميدان إلى ذلك عدة مرات. وللأسف، كما سمعنا اليوم، نواجه الآن حالة امتدت فيها المجاعة إلى خمس مناطق على الأقل من السودان، حيث تشير التوقعات إلى أن الكارثة ستزداد تفاقما إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة.

ووجهة نظر الدانمرك واضحة. لا مكان للمجاعة ببساطة في هذا العالم المتسم بالوفرة. وندين بشدة استخدام التجويع كسلاح حرب ونحث الأطراف المتحاربة على الامتثال للقرار 2417 (2018). وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط:

أولا، يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تيسر إيصال المساعدة الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق. ويعني ذلك إتاحة إمكانية دخول السودان والمرور عبره. وتنوه الدانمرك بالجهود التي تبذلها السلطات السودانية لفتح المعابر الجوية والبحرية والبرية في مواقع معينة. ولكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. وإذا أردنا التصدي لانتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد والجوع في السودان، يجب على كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع السماح بمرور المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وفقا للمبادئ الإنسانية. فالعوائق البيروقراطية التعسفية المفروضة على الأمم المتحدة وبعض الشركاء في مجال العمل الإنساني غير مقبولة ويمكن أن تصل إلى حد المنع الفعلي لإيصال المساعدات الإنسانية. ولا بد أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من توسيع نطاق أنشطتهم بسرعة للوصول إلى المحتاجين دون تسييس جهودهم أو استغلالها. وينطبق ذلك أيضا على إمكانية الوصول إلى شبكات الاتصالات.

ثانيا، إن الحل السياسي والتفاوضي، كما قيل عدة مرات هنا اليوم، هو الحل الوحيد المجدي. وإنهاء الحرب أمر أساسي لإنهاء المجاعة. وتردد الدانمرك النداء المتكرر لوقف إطلاق النار فورا في جميع أنحاء البلد وتحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الواردة في إعلان جدة. ونرحب بعمل المبعوث الشخصي لعمامرة، إلى جانب شركاء دوليين وإقليميين آخرين. غير أننا لا يمكن أن نقبل بالوضع الراهن. والوقت عامل جوهري. فيجب تكثيف الجهود على وجه السرعة.

ثالثًا وأخيراً، لا بد من زيادة فورية في الدعم المالي والإنساني لعدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال المدنيين المحاصرين في هذا النزاع الخبيث. فيحتاج الملايين إلى مساعدات غذائية إنسانية فورية، فضلاً عن دعم زراعي طارئ، للتصدي للمجاعة اليوم وغرس البذور للحيلولة دون حدوث الجوع غداً. وفي المناطق التي تعاني من أشد العوائق لإمكانية الوصول، وفرت جهات الاستجابة المحلية، بما في ذلك غرف الاستجابة للطوارئ، شريان حياة. وتشيد الدنمارك بجهود تلك المنظمات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل وسط أعمال عنف لا تطاق. وفي الوقت نفسه، ندين بشدة الهجمات وأعمال العنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك مقتل ثلاثة من العاملين في برنامج الأغذية العالمي في دارفور في أواخر كانون الأول/ديسمبر. والدنمارك داعم قوي للدعم المالي المرن المعزز للجهود الإنسانية، بما في ذلك المنظمات المحلية. ونحن على استعداد لمواصلة إسهاماتنا في عام 2025 وما بعده.

وفي الختام، إننا نقترب أكثر من أي وقت مضى من معلم فارق قاتم يتمثل في مرور عامين على هذه الحرب الوحشية. ولا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي بينما يموت المدنيون جوعاً أمام أعيننا. فتقع على عاتق المجلس مسؤولية اتخاذ إجراء. وتقع على الجهات الفاعلة ذات التأثير على الأطراف مسؤولية اتخاذ إجراء. وذلك يعني تنفيذ ما اتفقنا عليه، بما في ذلك القرار 2736 (2024). ويعني الامتناع عن التدخل الخارجي المزعزع للاستقرار. ويعني تسخير إرادتنا السياسية الجماعية لإنهاء المعاناة وإعطاء فرصة للسلام في السودان. وإذ تبدأ الدنمارك فترة عضويتها في المجلس، يمكن للمجتمع الدولي التعويل على التزامها الثابت بذلك الهدف.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الجزائر على توليها رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر المملكة المتحدة وغيانا وسلوفينيا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العاجلة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على فريقي – فريق الولايات المتحدة الأمريكية – على تمكيننا من إدارة رئاسة ناجحة في شهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أرحب بالأعضاء الجدد في المجلس أيضاً، ونتطلع إلى العمل معهم. وأشكر السيدة ووسورنو والسيدة بيكدول على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة السودان، ومصر في هذه الجلسة.

إن التقرير الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024 عن لجنة مراجعة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي مثير للقلق البالغ – وصادم، كما ذكرت السيدة ووسورنو. وقد أعاد الوزير بلينكن التأكيد عندما كان هنا الشهر الماضي على أنه: ”لا يمكن للعالم، ولا يجب عليه، أن يغض الطرف عن الكارثة الإنسانية التي تحدث في السودان على مرأى منا وأمام ناظرينا.“ (S/PV.9822، ص 8)

ويعيد التقرير تأكيد ما نعرفه أصلا: يشهد السودان واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية ليس فقط في يومنا هذا، بل في حياتنا. ويمكننا أن نتجادل حول ما نسميه، لكن لا أحد منا يستطيع أن يتجادل حول حقيقة معاناة الناس في السودان.

فخمس مناطق على الأقل تعاني من المجاعة في الوقت الحالي. وفي خمس أخرى، نرى مجاعة متوقعة خلال الأشهر القادمة. وهناك 17 منطقة إضافية على الأقل معرضة لخطر المجاعة في نفس

الفترة. وأكثر من نصف مليون شخص، بمن فيهم الأطفال، يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة. وقد فرّ 12 مليون شخص من منازلهم بسبب القتال الدائر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. والآن، ونتيجة لعشرين شهراً من الحرب الأهلية الوحشية، يعاني أكثر من نصف سكان السودان من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

إن قرار السلطات السودانية بتعليق تعاونها مع منظومة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وعرقلة الجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية ومنع المجاعة ببساطة أمر غير مقبول. فنحث مجلس السيادة الانتقالي على إعادة الانخراط فوراً مع التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي واتخاذ خطوات إيجابية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المنتشر على نطاق واسع. إن رفض التعاون لن يؤدي إلا إلى تعطيل جهود المانحين وإلحاق المزيد من الضرر بمصداقية السودان فيما يتعلق بالتزاماته الإنسانية بموجب القانونالدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على كلا الفصيلين العسكريين تيسير إنشاء مراكز إنسانية لدعم تدفق المساعدات الإنسانية ووقف جميع عمليات تحويلها وسرقتها. فلم تف القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع كلتيهما بالتزاماتهما بموجب إعلان جدة 2023 بالسماح بمرور المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

وفي 20 كانون الأول 2024، أدى هجوم جوي على مجمع لبرنامج الأغذية العالمي في ولاية النيل الأزرق إلى مقتل ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. فيجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، وإزالة العوائق من الممرات الإنسانية المؤدية إلى السودان وعبره والتخفيف من المخاطر التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية أثناء تقديم المساعدات.

كما نشير بقلق بالغ إلى التقارير التي تتحدث عن استمرار أعمال العنف المرتكبة بدوافع عرقية والهجمات العشوائية على البنية التحتية المدنية والهجمات على الأماكن المحمية مثل معسكرات النازحين وتفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد شاهد كل عضو يجلس هنا اليوم الأدلة على ارتكاب القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع جرائم حرب. ورأى كل عضو من الأعضاء الجالسين هنا اليوم أدلة على ارتكاب قوات الدعم السريع جرائم ضد الإنسانية وانخراطها في التطهير العرقي. ولذلك السبب اجتمع المجلس قبل شهرين فقط لمناقشة مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وإلى زيادة حماية المدنيين وتدفق المساعدات من دون عوائق (انظر S/PV.9786). ووافق 14 عضوًا من أعضاء المجلس على النص الذي صاغته سيراليون والمملكة المتحدة. ومع ذلك، اختارت روسيا العرقلة: الوقوف بمفردها وهي تصوّت على تعريض المدنيين للخطر، بينما تمول طرفي النزاع – نعم، هذا ما قلته – كلا الطرفين.

ومع ذلك، سنواصل العمل بلا كلل لمنع الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها. ونحث جميع أعضاء المجلس على أن يفعلوا الشيء نفسه: إعطاء الأولوية لحياة المدنيين على أهداف السياسة الداخلية. ومن جانبنا، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات ردًا على الفظائع ومشتريات الأسلحة. ونحن على استعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات قريباً.

إننا نجدد دعوتنا للعمل الجماعي، ونطلب من الشركاء مشاركتنا في فرض جزاءات على الأفراد والمنظمات التي أدت أفعالها إلى تفاقم هذا النزاع. كما نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى دعم اللاجئين السودانيين.

ونعرب عن تقديرنا العميق للبلدان التي تستضيف بالفعل ما يقرب من 3.2 ملايين سوداني بينما ينتظرون بأمل العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

والأهم من ذلك كله، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى وقف الفظائع المستمرة، وإنهاء القتال والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فوراً من دون شروط ومن دون عوائق حتى يتمكن عشرات الملايين من الناس من الحصول على ما يحتاجون إليه من غذاء وماء ومأوى ودواء حاجة ماسة.

هذه، على الأرجح، آخر جلسة لي في المجلس بصفتي سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. ومن المناسب أن تتطرق إلى أزمة قضيت السنوات القليلة الماضية في العمل على التخفيف من حدتها في منطقة قضيت حياتي المهنية بأكملها في العمل على النهوض بها. إنه أمر مناسب، نعم – ومفجع كذلك. كنت أتمنى أن أغادر بشعور بالسلوان في ملف واحد على الأقل من هذه الملفات، وأنني آخذ معي ثقة حقيقية بأن الغد سيأتي بيوم أكثر إشراقاً لشعب السودان. أتمنى لو أستطيع أن أقول للاجئين السودانيين الذين التقيتهم قبل كل تلك الأشهر في تشاد، اللاجئين السودانيين الذين التقيتهم قبل كل تلك السنوات في نفس المخيم في تشاد، أن كل شيء سيكون على ما يرام، وأن المساعدة في الطريق. ومع ذلك، وعلى الرغم من الواقع البئيس الذي يواجهونه وخيبة الأمل من عدم قدرتي على فعل المزيد، وعلى الرغم من أننا – جميعنا – لم نتمكن من فعل المزيد، فإنني أظل متفائلة. وما زلت آمل أن يواصل الممثلون الجالسون حول هذه الطاولة، الزملاء الذين أصبحوا أصدقاء، هذه المهمة المقدسة، هذه المسؤولية النهائية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة بيث بيكدول، نائبة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للسودان ومصر لدى الأمم المتحدة.

نأسف للإقرار بأن الحالة الإنسانية في السودان لا تزال صعبة. فما يقرب من ثلاثة أرباع المرافق الطبية لا تعمل ويوجد نقص في الأدوية ولا يحصل ثلثا السكان على الرعاية الصحية. وأوردت التقارير انتشار أمراض خطيرة. ولم تُنفَّذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، وهو ما يمثل تحديًا خطيراً.

لقد اطلعنا بعناية على تقرير لجنة استعراض حالات المجاعة بشأن السودان الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2024 حتى الوقت الحاضر ويقدم توقعات تمتد حتى أيار/مايو 2025. ويشير التقرير إلى أن ما يصل إلى 637 000 سوداني قد يواجهون خطر المجاعة الوشيكة في المستقبل القريب جدا. ويشير التقرير أيضًا إلى بعض الاتجاهات الإيجابية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في جميع أنحاء البلد بمقدار مليون شخص. فلنؤكد في البداية أن السودان لا يعاني الآن ولا يمكنه أن يعاني من مجاعة خطيرة. وكما يؤكد مؤلفو المنشور، فإننا لا نتكلم إلا

عن خطر نشوء هذه الحالة في خمس مناطق صغيرة في البلد حيث تمثل أربعة منها مخيمات للاجئين. وتتوفر السودان على أراض خصبة تتراوح مساحتها ما بين 7,5 و 8,5 ملايين هكتار، ومعظمها مروي. وفي هذا الصدد، تتقدم بصورة كبيرة على جميع البلدان العربية تقريبًا والعديد من البلدان الأفريقية. ووفقًا لتقديرات وزارة الزراعة السودانية، يمكن أن يحصد البلد ما يصل إلى 6 أو 7 ملايين طن من الحبوب في العام الحالي، معظمها من الذرة والذرة الرفيعة، بمعدل طلب سنوي يتراوح ما بين 4 و 4,5 ملايين طن. وأما المحاصيل الرئيسية الأخرى، بما فيها القمح، فيمكن أن يلبي السودان احتياجاته بسهولة من خلال الواردات. وكل تلك البيانات متاحة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة اللذين يعملان في البلد.

وتبدو في هذا السياق الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير، على أقل تقدير، مريبة.

أولاً، تتسم بياناتها بطابع تخميني بحت. وأود أن أذكّر المجلس بأن تقارير مماثلة نشرتها اللجنة سابقًا توقعت حدوث مجاعة وشيكة في السودان بحلول أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2024. وكما نرى، لم تتحقق هذه التقييمات المقلقة.

ثانيا، أُعد التقرير عن بُعد بدون جمع المعلومات على أرض الواقع. وأود أن أذكّر المجلس بأن ممثلي لجنة استعراض حالات المجاعة كانوا يتفاعلون بانتظام في عام 2022 مع الوزارات والوكالات السودانية ذات الصلة ويجمعون المعلومات عن الأمن الغذائي بعد جهد جهيد ويتشاورون مع حكومة البلد التي زودت اللجنة بجميع المعلومات اللازمة. ولكن هذه الرحلات لم تتم في عام 2024.

ولاحظنا أيضا أن تقييمات اللجنة لا تتماشى تماما مع التحليل الذي أجراه الفريق القُطري – الفريق العامل التقني المعني بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في السودان الذي يعمل، على عكس لجنة استعراض حالات المجاعة، في الميدان ويضم ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وهيئات حكومية متعددة. وقد جرت الإشارة إلى ذلك في التقرير، ولكن لم تُقدَّم أي توضيحات إضافية حول هذه المسألة. وسيكون من المثير للاهتمام تحديد التناقضات الواردة في تقييمات حالة الجوع في السودان.

ويدهشنا أنه في الوقت الذي استمر فيه الفريق القطري المعني بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في التشاور مع السودانيين حول محتويات التقرير حتى 24 كانون الأول/ديسمبر، قبل إتمام ذلك العمل، نُشر تقرير لجنة استعراض حالات المجاعة في وسائل الإعلام الغربية بالفعل في 23 كانون الأول/ديسمبر. ويبدو أن الهدف كان الترويج لتكهنات غير مؤكدة حول مسألة المجاعة قبل المغادرة لقضاء عطلة عيد الميلاد. ولا يمكن لهذا الأمر إلا أن يثير الشكوك بشأن التلاعب المحتمل بهذه المادة. وهذا يعني أن واضعيها لم يروا ضرورة التنسيق على النحو المناسب مع السودانيين من أجل التحقق من المعلومات المستندة إلى المصادر، كما كان الحال في السنوات السابقة، مفضلين بدلاً من ذلك إحداث ضجة إعلامية.

ونشير أيضًا إلى أن منشورات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي واللجنة المعنية بإعداد تقرير عن المجاعة تستخدم بيانات ديموغرافية قديمة حصلوا عليها في عام 2022. ولم يأخذوا في الاعتبار العدد الكبير من اللاجئين والنازحين داخليا أو تدفق السكان إلى بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، يدعي التقرير

الصادر مؤخرا أنه حلل حالة الجوع في 15 ولاية من أصل 18 ولاية في السودان، بما في ذلك دارفور وكردفان، حيث توجد قيود على وصول المتخصصين أو حتى يستحيل وصولهم بسبب الأعمال العدائية العسكرية الجارية. كيف إذن استخلص المؤلفون استنتاجاتهم ولماذا لُوّنت الولايات في التقرير باللون الأحمر الداكن في المنشور؟

تشير دراسة لتقرير اللجنة إلى أن مشكلة الجوع في السودان يجري تسييسها واستغلالها لممارسة الضغط على الحكومة. ويستغل بعض أعضاء المجلس هذه التكهنات ويناقشونها بحماس. ويبدو أن هناك من يريد بشدة أن تبدأ المجاعة أخيراً في السودان. بالإضافة إلى ذلك، تُنسى مسألة مهمة وهي العرقلة المتعمدة للأنشطة الزراعية وتوزيع المتمردين للمواد الغذائية في المناطق التي يسيطرون عليها، فضلاً عن استنزافهم للمخزونات الغذائية.

ومن المؤكد أن كل ما ذكرته لا يحل شيئا من المسائل المتعلقة بالحالة الإنسانية المتردية في السودان ومشكلات اللاجئين السودانيين في البلدان المجاورة ولا يلغي الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتصحيح الوضع. وكما أكدنا مراراً وتكراراً، يجب أن نضمن التوزيع العادل للغذاء وأن نعالج مشكلة افتقار السودانيين العاديين إلى الموارد المالية لشراء هذا الغذاء من أجل زيادة الأمن الغذائي في السودان. ونعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتنمية الزراعية ووصول المزارعين إلى الأسواق لبيع المواد الغذائية وتوزيع القسائم الغذائية على الناس بدلاً من استغلال موضوع الجوع ووصول المساعدات الإنسانية. ونعلم أن العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة تقوم بهذا العمل ونؤيد بشدة توسيع نطاق هذه البرامج.

وينبغي دعم جهود بورتسودان الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي بالمساعدات الإنسانية التي تقدّمها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها، وكذلك جميع الدول الصديقة للسودان. ومن المهم أن توجَّه تلك المساعدات من خلال الحكومة المركزية حصرا وألا تُستخدَم للترويج لمخطط تدميري في البلد تحت غطاء المسائل الإنسانية. وقد أظهرت بورتسودان مرارا وتكرارا مرونة في معالجة مختلف المشكلات بالمبادرة بفتح منافذ للمساعدات عبر العديد من النقاط الحدودية والعمل على زيادة مراكز توزيع المساعدات الإنسانية داخل السودان. وندعو الجميع إلى عدم تصعيد التوتر بمطالبة الحكومة برفع جميع القيود البيروقراطية، بما في ذلك من خلال إصدار التأشيرات وتصاريح السفر. وتندرج هذه المسائل في إطار الصلاحيات السيادية للسودان. وبالتالي، فإن مطالبة السودان بحل تلك المسائل تلقائيًا هو بمثابة تشكيك في سيادته. وعلاوة على ذلك، نادرا ما يكون رفض منح التأشيرات للعشرات من بين عدة آلاف من العمال حاسما. وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على الحركة التي تفرضها الحكومة، فهي تهدف إلى حد كبير إلى تعزيز سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أنفسهم الذين لا يزالون للأسف يتعرضون للخطر في السودان.

ويواصل الاتحاد الروسي، من جانبه، الإسهام في تقديم المساعدات الإنسانية للسودان. ففي 30 كانون الأول/ديسمبر، سُلمت شحنة أخرى من المساعدات الغذائية الروسية يبلغ وزنها 70 طنًا إلى بورتسودان.

وبمعنى أوسع، يرتبط حل القضايا الإنسانية والمتعلقة بالغذاء في السودان ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى وقف فوري للأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سياسية. وبمجرد انتهاء المرحلة الحادة من النزاع، سيكون

من المهم اتخاذ خطوات عملية لاستئناف الحوار بين السودانيين على أوسع نطاق ممكن. أما وقد قلت ذلك، فإننا نعتبر أي تدخل خارجي هدام في شؤون السودان الصديق غير مقبول.

وفيما يتعلق بخيبة الأمل التي أعرب عنها اليوم عدد من الدول الغربية بشأن عرقلتنا لمشروع القرار (S/2024/826) في 18 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9786)، نود أن نؤكد أننا سنواصل منع المجلس من اتخاذ قرارات غير متوازنة من شأنها أن تقوض سيادة السودان وسلامة أراضيه لصالح الرعاة الخارجيين لعدم الاستقرار في البلد. إننا مقتنعون بأن الشعب السوداني قادر على حل مشاكله الداخلية باستقلالية ويجب عليه ذلك.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المديرة ووسورنو، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونائبة المدير العام بيكدول، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على إحاطتيهما الشاملتين والواقعيتين. كما نشكر المملكة المتحدة وسلوفينيا وغيانا على مبادرتها بعقد هذه الجلسة. ونرحب بمشاركة ممثلي السودان ومصر في هذه الجلسة.

في نهاية عام 2024، وبدلا من أن نتطلع إلى العام الجديد بأمل، علمنا بالنتيجة المروعة التي تفيد باستمرار المجاعة في خمس مناطق على الأقل في السودان، وعلمنا بوقوع هجوم على موظفي برنامج الأغذية العالمي. ونتقدم بأحر التعازي لأسر موظفي برنامج الأغذية العالمي الذين قتلوا في الهجوم غير المشروع.

ومن المؤسف أن هذه ليست سوى جوانب قليلة من كارثة إنسانية أوسع نطاقا تحدث في البلد الذي مزقته الحرب. وفي مواجهة هذه الكارثة الإنسانية الخطيرة، يجب علينا جميعا أن نجعل أحد قراراتنا في العام الجديد أن نبذل كل ما في وسعنا لإنهاء النزاع في أقرب وقت ممكن. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، وكما أشارت لجنة استعراض حالات المجاعة في تقريرها، فإن السبب الجذري للمجاعة هو النزاع المسلح المستمر. وبالتالي فإن الإنهاء الفوري للنزاع هو الحل الأكثر مباشرة وفعالية للمجاعة. يجب على أطراف النزاع التخلي نهائيا عن وهم أن الحل العسكري لا يزال ممكنا. ونظراً للمعاناة الكبيرة التي تحملها الشعب السوداني بالفعل، ينبغي لكل من القيادات المسؤولة في السودان الدخول فوراً في محادثات جادة لمناقشة وقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية. لقد تعهدت أطراف النزاع بالتزامات في إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان، ونحث الأطراف على ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال. ونؤيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إحراز تقدم في هذا الاتجاه، بما في ذلك الزيارة الأخيرة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، إلى بورتسودان وإلى البلدان المجاورة، وكذلك مبادرات الوساطة الأخرى التي تقودها الجهات الفاعلة الإقليمية.

ثانيا، يجب على جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أن تضع حداً فورياً لأنشطتها التي تؤجج النزاع في السودان. إن استمرار المساعدة العسكرية من جانب الجهات الخارجية لن يؤدي إلا إلى تفاقم النزاع وزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتوريد الأسلحة إلى دارفور هو انتهاك صارخ لحظر توريد الأسلحة

المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن تدرك جميع الجهات الفاعلة الخارجية أن الفوائد التي ستعود على الاستقرار الإقليمي من إنهاء النزاع في السودان تفوق بكثير أي مكاسب قصيرة الأجل من استغلال الفوضى الحالية.

ثالثا، يجب أن تبدأ الاستجابة للأزمة الإنسانية بالتشخيص السليم والاعتراف بالوضع. إننا نشعر بقلق بالغ لرفض السلطات السودانية النتيجة التي توصلت إليها لجنة استعراض حالات المجاعة المكونة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية بشأن وجود مجاعة. لسنا مقتنعين بادعاء السلطات السودانية بأن التقرير حول وجود مجاعة يسيّس الوضع الإنساني. وعلى وجه الخصوص، من الصعب فهم المنطق في دعوة المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته الإنسانية للسودان على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه إنكار وجود مجاعة. وفي هذا الصدد، نحث السلطات السودانية على احترام النتائج التي توصلت إليها لجنة استعراض حالات المجاعة ودعم اللجنة في جمعها للبيانات ذات الصلة في المناطق التي تتجاوز مناطق المجاعة الخمس المذكورة أعلاه، ولا سيما حول الخرطوم وولاية الجزيرة، من أجل تقييم المدى الكامل للوضع الراهن.

وفي الختام، يتفاقم النزاع في السودان منذ ما يقرب من عامين. وفي العام الجديد، نأمل أن تكون الجهود التي تقودها الأمم المتحدة والتحول في أولويات الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بمثابة نقطة تحول في النزاع في السودان. وحتى قبل أن يتسنى تحقيق وقف إطلاق النار، فإن حماية المدنيين مسألة ملحة وتتطلب إجراءً حاسماً من قبل المجلس. وفي هذا الصدد، نأمل في اعتماد مشروع قرار مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في السودان (S/2024/826)، الذي استخدم أحد الأعضاء الدائمين حق النقض ضده في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (انظر S/PV.9786)، مع النص على تدابير محدثة تعكس تطور الحالة على الأرض.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر مقدمتي إحاطتينا الموقرتين، السيدة ووسورنو، مديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة بيكدول، نائبة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على إحاطتيهما المفصلتين والواقعيتين في آن واحد.

يواجه السودان وضعا إنسانيا صعبا وأزمة مجاعة. وتشاطر اليونان تماما قلق الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التدهور السريع لحالة الأمن الغذائي في البلد، كما أوضح في بيانه الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024. وتكشف النتائج التي توصل إليها تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أعدته لجنة استعراض حالات المجاعة عن واقع مرير: إن ظروف المجاعة موجودة في خمس مناطق في البلد. ويواجه أكثر من نصف سكان السودان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي. وتؤكد هذه الأرقام خطورة الأزمة والحاجة الملحة لاتخاذ تدابير فورية لمعالجة حالة أزمة الغذاء المتفاقمة.

إن الصلة بين النزاع والجوع واضحة في السودان، وهناك حاجة إلى عمل دولي عاجل لمعالجة هذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان. وتحث اليونان جميع الأطراف المشاركة في النزاع على التركيز على الأولويات الثلاث الحاسمة التالية.

أولاً، يجب ضمان الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية. وننضم إلى الدعوات المطالبة بالإزالة الفورية للحواجز الإدارية والأمنية التي تعيق العمليات الإنسانية. يجب ضمان الوصول الآمن والمستدام إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة. يدين القرار 2417 (2018) بوضوح استخدام التجويع كسلاح حرب ويؤكد على الالتزام بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتدعو اليونان إلى رصد انعدام الأمن الغذائي بانتظام وتكرر التزامها بالتعهد بدعم أي مبادرات مستقبلية، كما فعلنا في نيسان/أبريل 2024 في المؤتمر الدولي الإنساني للسودان والبلدان المجاورة في باريس.

ثانياً، يجب توسيع نطاق المساعدات الإنسانية. إن التوسيع الفوري لنطاق المساعدات الغذائية والخدمات الطبية وجهود الحماية للفئات الأضعف ً أمر ضروري لدعم السكان النازحين والمجتمعات المضيفة والمناطق الأكثر تضرراً من النزاع. وينطبق ذلك بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بتأثير الوضع على النساء والفتيات، حيث أدى إلى جعلهن عرضة بشكل غير متناسب للعنف والتشريد ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتتطلب هذه التحديات تدخلات هادفة لضمان سلامتهن ورفاههن. وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أشدد على أن العواقب الوخيمة للأزمة تتجلى بشكل خاص في محنة الأطفال السودانيين، وفقا لليونيسف. يجب أن تظل حمايتهم في طليعة جهودنا.

ثالثا، يجب أن يكون هناك وقف للأعمال العدائية وحل سياسي. تهدد الأزمة الإنسانية المستمرة في السودان بمزيد من التصعيد وتشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي الهش أصلاً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى لا يمكن التنبؤ بها على الدول المجاورة وخارجها. إن وقف الأعمال العدائية أمر بالغ الأهمية لتخفيف الأزمة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في السودان. وتؤيد اليونان جميع الجهود الرامية إلى الحوار والوساطة التي تسهم في تحقيق وحدة الموقف والشمول، وفي هذا الصدد، تثني اليونان على عمل المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة. كما نؤكد مجدداً التزامنا بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن دعم اليونان للشعب السوداني وتضامنها معه. يحتاج الشعب السوداني الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التزامنا الجماعي بالتخفيف من معاناته، وينبغي أن تهدف جهودنا إلى بناء مستقبل من الأمل للسودان وشعبه. ونحن على استعداد لمواصلة المشاركة في جهود المجلس في ذلك الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، أحيي رئاستكم للمجلس خلال هذا الشهر، كما أشيد بدعمكم لنا من خلال موقفكم الوطني ومن خلال مشاركتكم في مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهو دعم نقدره لقضايا السودان داخل المجلس. وأحيي أعضاء المجلس الجدد للدورة الحالية وهم: الصومال وباكستان واليونان والدانمرك وبنما. ونتطلع إلى العمل معهم من أجل خدمة قضايا السودان بشكل عادل. وأشكر السفير المصري على حضوره ودعم السودان في مواقفه، متمثلة في دعم الشقيقة مصر لجهود السلام والوساطة في السودان. كما أشكر دولة موزامبيق، التي انتهت عضويتها بالمجلس، على دعمها

القوي للسودان مع مجموعة الأعضاء الأفارقة. وأثمن جهود السيدة ليندا توماس – غرينفيلد التي بذلتها خلال العامين الماضيين بشأن السودان واهتمامها الخاص باللاجئين السودانيين في تشاد. ونقدر ونثمن ما قدمته من دعم للسودان ونقول لها:

(تكلم بالإنكليزية)

إن السودان سيفتقدكم.

(تكلم بالعربية)

إن المجاعة، من حيث هي سردية، تعمل على تصنيف وتشنيف سياسي تذكرني بمثال في عالم الاستثمار، وهو أن إعلانها بطريقة

(تكلم بالإنكليزية)

إعلان انهيار سوق الأسهم

(تكلم بالعربية)

ينم عن خطاء منهجي، وبالتالي إنه مفارقة تاريخية أن يقال إن السودان يجوع. ولكن الحقيقة هي أن السودان يعاني من تجويع مصطنع. إن 65 في المائة من السكان يمارسون الزراعة ويشكل القطاع الزراعي أكثر من 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويبلغ متوسط المساحة المزروعة حوالي 26 مليون هكتار.

إن الخلاف مع تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ليس جدلا أكاديميا ولا سيما نطيقيا، ولكنه يتعلق بتباين المواقف حول الإحصاءات والمعلومات الموثوقة التي تبرر التوصل إلى ما توصل إليه من نتائج. وبالرغم من إدراك حكومة السودان للأهمية الحيوية للتعاون الدولي والأمن الغذائي خلال النزاع، إلا أننا نود أن نعرب عن بالغ القلق حيال هذا التقرير الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024 الذي يغطي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2024 وأيار/مايو 2025 ويورد ظهور مرحلة المجاعة في خمس مناطق في السودان..

إن النتائج التي توصل إليها التقرير والمنهجية المتبعة شابها الكثير من أوجه القصور المنهجية، علما بأن اللجنة ذات طبيعة طوعية تساعد الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها على تحليل ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. إن هناك قيودا جغرافية في 11 ولاية من أصل 15 ولاية تم تحليلها في التقرير بأنها متأثرة بالحرب ولا يمكن للفرق الميدانية الوصول إليها ولا تزال 7 ولايات تحت حصار الميليشيا المتمردة، مما يحول دون التواصل المباشر مع المتضررين. وهناك دينامية النزوح والتجاوزات في أخذ العينات التي لم يأخذها تقرير التصنيف المتكامل في الحسبان، مع كثافة النزوح الداخلي والمتغير الديموغرافي الناجم عن انتهاكات الميليشيا المتعالية عرقيا. وهناك غياب البيانات الهامة وإغفال تقييم مؤشرات المجاعة الرئيسية، مثل معامل سوء التغذية الحاد ومعدلات الوفيات من خلال المسوحات الميدانية الموثوقة. وهناك الأخطاء الإجرائية، إذ تم وضع اللمسات الأخيرة في التقرير دون موافقة الفريق الوطني

السوداني وتم تسريبه قبل الأوان إلى وسائل الإعلام، مما أثار المطاعن والتساؤل حيال الشفافية والنزاهة الإجرائية.

وبناء على ما سبق ذكره من أوجه القصور، فإن حكومة السودان رفضت بشكل قاطع وصف تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للوضع في السودان بالمجاعة، ليس تسترا عليها ولكن لأن عملية جمع البيانات افتقرت للشفافية والدقة وصاحبها خلل في تحليل النتائج التي ارتُكز فيها على التخمين بالأساس وعلى افتراضات مثل تطاول أمد الحرب وتقييد وصول المساعدات الإنسانية وعدم الاستقرار الاقتصادي. وأورد هنا تحفظات السودان على هذا التقرير. إن طريقة جمع المعلومات وتحليلها سبب وقاد إلى عدم التوافق مع الفريق الوطني بشأن نتائج التقرير. ونظرا لاختلاف وضعية السودان بعد الحرب، لا يمكن الاعتماد على نتائج التقرير وإحصاءاته غير الواقعية لأنه لم يتم الحصول عليها من أرض الواقع وبالدقة المنهجية المتبعة. وسبق أن تنبأت لجنة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بحدوث مجاعة في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر الماضيين ولم يحدث ذلك، حيث أكد الواقع أنها كانت محض توقعات وليست إحصاءات حقيقة.

ووافق السودان على تحديث تقرير اللجنة المذكورة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى شباط/فبراير تفاديا للاختلالات التي تضمنها التقرير السابق وللنتائج والتوقعات التي تبين أنها لم تكن صحيحة. إلا أن لجنة التصنيف المتكامل مددت الإطار الزمني للتقرير حتى أيار/مايو 2025 بوجه غير عادل وهناك مفارقات كبيرة في الأرقام بين تقرير لجنة التصنيف المتكامل للفريق الوطني وتقرير اللجنة المعدل، فضلا عن أن توقيت إخطار السودان بالتقرير في عشية عيد الميلاد ونشره خلال ساعات دون إتاحة وقت كاف لجهات الاختصاص الحكومية بالاطلاع عليه يبقى مثار تساؤل كبير. كما أن تسريب مسودة التقرير إلى بعض الوسائط والوسائل الإعلامية يوم 23 كانون الأول/ديسمبر 2024 قبل إصداره بيوم واحد يطرح عدة تساؤلات مشروعة حيال الدوافع وراء ذلك السلوك غير المحترف، حيث تزامن نشره مع عطلة عيد الميلاد.

إن البيانات التي جُمعت لهذا التقرير، عن طريق المسح الأرضي عن طريق تتبع السكان لدعم تحليل البيانات واتخاذ القرار، بيانات غير شاملة وتمثل أقل من 60 في المائة فقط من العينات. فمن المستحيل إجراء مسوحات أرضية على 7 ولايات تسيطر عليها ميليشيا الدعم السريع، وأن كل هذه المنظمات سحبت موظفيها من هذه الولايات ونقلت مكاتبها الرسمية من الخرطوم وغيرها إلى بورتسودان، مما استحال معه تحريك فرق أرضية لجمع البيانات في هذه الولايات.

وحسب التقرير، هناك 11.5 مليون نازح يعيشون في المدارس ويحولون دون فتح مدارس الأطفال. إذا صح ذلك، لماذا لم تقدم لهم المنظمات المنضوية في لجنة المجاعة أي دعم إنساني يذكر وهم نازحون في ولايات آمنة؟ ولم تُنشأ لهم المعسكرات ولم تنصب لهم الأمم المتحدة الخيام، كما يحدث في معظم الدول، بدلا من إهدار الوقت في الجدل حول إعلان وعدم إعلان المجاعة.

سأوضح موقف الحكومة من التقرير الفني للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المتوقع خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2024 حتى شباط/فبراير 2025، والذي يغطي ولايات دارفور الخمس

وولايات كردفان والخرطوم والجزيرة وسنار والبحر الأحمر وكسلا ونهر النيل والشمالية. أورد التقرير أن هناك مناطق عند خطر أو حافة المجاعة. وأوضح التقرير المعدل وجود خمس مناطق في حالة مجاعة. وعليه، يمكن إبداء الملاحظات التالية. إن إعداد التقارير يعتمد على تقديرات أوضاع الأمن الغذائي إثر القيام بمسوحات ميدانية حقيقية بالطرق والمنهجية العملية لجمع البيانات وتحليلها. ونظرا لظروف الحرب، فإن آخر بيانات حقيقة تم جمعها ميدانيا كانت في عام 2022. ومنذ ذلك التاريخ، تعذر إرسال فرق المسح الميداني وممثلي الوزارات الحكومية ومندوبي المنظمات الدولية والطوعية ومنظمات المجتمع المدني وعلى المستوى الاتحادي والولايات والمحليات لمقابلة المستهدفين وجها لوجه لتعبئة الاستبيانات الخاصة بالمسح الميداني. واعتمدت جميع التقارير على توقعات مبنية على تحديث بيانات عام 2022 عن طريق جمع البيانات عبر الاتصال الهاتفي المباشر أو الواتساب ويمكن تحليلها عبر اجتماعات اسفيرية [افتراضية]. وهذا يعتمد على جودة توفر شبكة الإنترنت والكهرباء والاتصالات.

إضافة إلى محدودية الحركة في مناطق النزاع خاصة مع غياب بعض المحللين من الخبراء الوطنيين في عملية التحليل، لذلك فقد اعتمد التقرير بدرجة كبيرة على مصادر ثانوية وغير رسمية وغير حكومية مثل المنظمات أحياناً وفي بعض الأحيان على مصادر مجهولة وبتواريخ مختلفة وغير متزامنة مع فترة إعداد التقرير.

غطى التقرير 15 ولاية من بينها 7 ولايات محاصرة كما قلت من ميليشيا الدعم السريع ولم يثبت وصول الفرق الفنية ميدانياً إلى المستهدفين فيها. حيث يتم وضع التقرير بمراعاة عنصر عدد السكان، ولكن حركة الهجرة والنزوح داخل وبين الولايات أفضت إلى أثر كبير على تتبع دينامية السكان المتغيرة وحجم العينات المأخوذة، مما أثر على جمع البيانات بشكل موثوق ودقيق. ولم يتم إجراء مسوحات صحيحة أو تغذوية موسمية مراعية عدة مؤشرات، من بينها معدل الوفيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على صحة ودقة البيانات.

لقد رحبت حكومة السودان بالتعاون مع اللجنة الدولية للتصنيف المتكامل والموافقة على إعداد التقرير وتحديث البيانات. حيث شارك الفريق الوطني في ذلك. ولكن إجراءات إجازة التقرير لم تتبع الإجراءات المعهودة نظراً لتباين المواقف وعدم التوصل إلى اتفاق بين الفريق الوطني على نتائج التقرير. ولقد تم إخطار رئيس الفريق الوطني بقرار إعداد تقرير موحد موجز يحتوي على معلومات من تقريري فريق العمل الوطني ولجنة مراجعة المجاعة، وهو الذي تم نشره في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024. وان الإخطار تم بعد تسريب التقرير المعدل إلى وسائط الإعلام وقبل التشاور مع الفريق الوطني والاتفاق بشأن نتائج التقرير المعدل وعرضه على الوزير المختص. وأن الشفافية تقتضي نشر اللجنة المذكورة للتقرير المعدل فقط أو نشر تقرير الفريق الوطني. ولكل هذه الأسباب قرر السودان الاستغناء عن خدمات لجنة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وإنهاء عضويته في اللجنة.

يدرك السودان أن حرب العدوان التي يخوضها وبتوفر الأدلة والشواهد أصبحت تأخذ أشكالاً ضارية أخرى، من بينها التجويع الممنهج بالتوافق ما بين الميليشيا ودوائر إقليمية ودولية وفرض الحصار والعقوبات على أكبر شركة محاصيل زراعية سودانية توفر 70 في المائة من الواردات.

وحديثاً تم استخدام إغراق القرى والمزارع بالمياه ونشر التسمم الغذائي وإغلاق توربينات خزان جبل أولياء واستخدام المجاعة ذريعة للتدخلات من قبل الأطراف والمنظمات ذات الأجندة واستهداف سيادة السودان ونهب ثرواته ومعادنه النفيسة ليستمر السودان عوالا على الإغاثة الإنسانية. ولقد انضم السودان إلى عضوية لجنة التصنيف بأمل مساعدته على إجراء المسوحات والتوصل إلى توصيات ومقترحات بالتدخلات المطلوبة لمعالجة أوضاع انعدام الأمن الغذائي وليس من أجل الترويج للمجاعة الخرافية.

الموسم الزراعي الصيفي لعام 2024، شهد زراعة الذرة والدخن والسمسم والفول السوداني وغيرها من المحاصيل في مساحة بلغت 39 مليون فدان من أصل 47 مليون فدان كانت مقترحة، خصص منها 17 مليون فدان للذرة والدخن. وقد تم بدأ موسم الحصاد في العديد من الولايات وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي كتقييم سنوي يعتمد على عوامل تحمل التكاليف والجودة والسلامة والتوافر وحسب النموذج الديناميكي للتسجيل الكمي والنوعي. فإن المؤشر المذكور ارتفع من مستوى 27 في عام 2023 إلى مستوى 28.8 في عام 2024. ولقد عانى السودان من انعدام الأمن الغذائي لأسباب، من بينها الحرب وسلوك الميليشيا الهمجي الذي يترصد تخريب الموسم الزراعي وترويع المدنيين في أماكن الزراعة ونهب محصولاتهم إمعاناً في تسبيب المجاعة بالتخطيط مع عناصر المعارضة بالخارج وبعض الدوائر العالمية التي تدعمها والرعاة الإقليميين الذين يمدونهم التي بالسلاح والمسيرات والمؤن والدعم اللوجستي.

إن تقرير بعثة مسوحات تقييم المحاصيل في تشرين الأول/أكتوبر 2024 وبناء على طلب وزارة الزراعة والغابات قامت منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع الأمانة الفنية للأمن الغذائي بإعداد اتفاقية إجراء المسح. وهو إجراء تتولاه وزارة الزراعة والغابات ووزارات الإنتاج والموارد الاقتصادية في كافة الولايات لتقرير إنتاج المحاصيل في العام الزراعي 2025/2024 وحالة الإمدادات الغذائية لعام 2024، وسيتم نشر هذا التقرير في الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير الحالي. وهو كلما قلنا للجنة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن تنتظر صدوره، رفضت.

توقعات الموسم الصيفي لعام 2024:

لقد بلغت احتياجات السودان من الذرة والدخن ما بين 4.5 إلى 5 ملايين طن ويتوقع إنتاج حوالي ما بين 7 إلى 8 ملايين طن.

ومن التطورات الرئيسية التي تدحض الافتراضات التي اعتمد عليها التقرير نورد التالي:

استعادة الاستقرار: شهدت العديد من المناطق حالة من الاستقرار مما مكن المواطنين من العودة إلى منازلهم ومزارعهم ومشاريعهم الزراعية.

حسب نتائج التصنيف المرحلي للفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر حتى تشرين الثاني/نوفمبر، فإن التصنيف لعدد السكان حسب مراحل الأمن الغذائي هو على النحو الآتي، المرحلة الأولى: عدم الحاجة إلى الغذاء، عدد الأفراد 7.388 مليون، النسبة المئوية 16 في المائة؛

المرحلة الثانية، مرحلة الإجهاد: عدد الأفراد 15.6 مليون، النسبة المئوية 33 في المائة؛

المرحلة الثالثة، مرحلة الأزمة: عدد الأفراد 15.8 مليون، النسبة المئوية 17 في المائة؛

المرحلة الرابعة، مرحلة الطوارئ، عدد الأفراد ٨،١ مليون، النسبة المئوية 17 في المائة؛

المرحلة الخامسة، مرحلة المجاعة: عدد الأفراد 000 525، أي بنسبة 1 إلى 2 في المائة من مجمل عدد السكان البالغ 47.5 مليون مواطن.

وعليه، إن خارطة المناطق في المرحلة 4 و 5 هي التي لوناها باللون الأحمر والأسود فقط، وليس كافة المناطق التي زعم التصنيف المرحلي أنها وصلت مرحلة المجاعة الحرجة.

هناك مطالبة بتسهيل المساعدات الإنسانية: ظلت جميع الممرات البرية الـ 10 والجوية الـ 6 التي خصصتها حكومة السودان لوصول المساعدات مفتوحة، مع اتخاذ إجراءات عاجلة لتأشيرات الدخول وتصاريح السفر للعاملين في مجال الإغاثة الدولية من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. لا أريد أن أعيد إحصائيات لها هنا.

إن تعزيز الأمن الغذائي من المتوقع أن تؤدي النتائج الإيجابية المتوقعة من بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي الجارية إلى تعزيز احتياطيات الغذاء واستقرار أسعار السوق. وتؤكد حكومة السودان على أن السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية، بما في ذلك التأثير السلبي على الأمن الغذائي هو الانتهاكات الجسيمة والممنهجة التي ترتكبها ميليشيا الدعم السريع المتمردة والتي تشتمل على الآتي:

التسبب العمدي في نزوح المزارعين والتدمير المتعمد للمرافق والبنية التحتية الزراعية. عرقلة وتحويل مسار المساعدات الإنسانية الموجهة إلى السكان المتضررين من قبل الميليشيا. القيام بهجمات تستهدف عمال الإغاثة والقوافل اللوجستية، مما أدى إلى تقويض جهود الإغاثة ومنع وصولها إلى أماكن سيطرة الميليشيا بالرغم من أن الحكومة لا تمنع توصيلها إلى تلك المناطق. فرض تكتيكات الحصار، واستخدام التجويع كأداة للحرب.

نهب المخزونات الغذائية والتسبب في ارتفاع الأسعار.

تدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الطرق والأسواق وشبكات المياه والكهرباء، مما يزيد من إعاقة سلاسل الإمداد الغذائي.

إن هناك اشتراطات دولية ومعايير فنية لإعلان المجاعة:

وفقا لهذه المعايير المعتمدة لإعلان مجاعة في أي دولة أو منطقة يجب توفر الآتي:

إجراء مسوحات فنية وافيه مشتركة لتحديد الوضع الغذائي وفقا لمؤشرات التصنيف المرحلي للأمن الغذائي، وفق نظام "من القاعدة إلى القمة" أي من مستوى القرى والوحدات الإدارية والمحليات فالولاية المعنية ثم المستوى القومي.

توفر نتائج مسوحات تؤكد وقوع 20 في المائة من سكان الدولة المعنية في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي للأمن الغذائي، وقد أوضحنا بعلم الإحصاء أنها لا تتجاوز 1 إلى 2 في المائة بمعدل 5000 متأثر من التصنيف المرحلي للأمن الغذائي.

وهي المرحلة الأسوأ والتي تنتج عن عدم وفرة الغذاء وعدم القدرة على الوصول للغذاء وعدم القدرة على استخدام الغذاء، وذلك وفق استمارات فنيه محددة. ولقد هزم تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي نفسه هذه الأسباب بذكرها تعليلا للمجاعة. التأكد من أن 30 في المائة من الأطفال مصابون بمرض سوء التغذية الحاد بمن فيهم الأطفال دون سن الخامسة. اعتماد الحكومة تقريرا مشتركا مع المنظمات المشاركة في مسوحات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي خلال عام محدد على أن يستوفى التقرير ما يُعرف بالإجماع الفني لاتخاذ قرار إعلان المجاعة في دولة وهذا لم يحدث. إنشاء لجنة لاستعراض حالات المجاعة وهذا لم يحدث. وفي حالة الاشتباه في حدوث المجاعة، كما أشار التقرير، هناك خطوة إضافية تتطلب عمل لجنة استعراض حالات المجاعة بتصنيف مراحل الأمن الغذائي وتتألف اللجنة المذكورة من خمسة خبراء معترف بهم عالمياً في مجالاتهم، في التغذية والصحة والأمن الغذائي. وتجتمع اللجنة بمجرد تصاعد الظروف الشبيهة بالمجاعة عند تعرض أكثر من 20 في المائة من المتضررين للمرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

إن الاحتياجات والمطلوبات في ختام هذا الاستعراض نلخصها في الآتي: بالنسبة للقمح 442 2 طنا، فهي طبيعية وعادة ما يحدث النقص في الإنتاج كل موسم نتيجة للأسباب التالية: عدم توفر مساحات مروية وضيق مساحات مناخ مناسب للقمح ومتطلبات محصول القمح الصارمة لأن القمح، بخلاف الذرة والدُخن، متوفر عالميا وبأسعار أقل من سعر المنتج المحلي.

أما مطلوباتنا من مجلس الأمن، فهي كالتالي: نظرا لوضع الأمن الغذائي المتأزم في البلد، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة منها، إعطاء الأولوية لتوفير الإمدادات الغذائية والدوائية والمساعدات الإنسانية الضرورية الأخرى أثناء فترة الحرب؛ ضمان وصولها لسكان المناطق المتأثرة بحرب العدوان – وفتحت حكومة السودان كل المعابر – وتوفير الدعم المالي والمادي للمزارعين والمنظمات الخيرية المؤهلة؛ ضمان تحقيق أقصى نجاح للمواسم الزراعية الحالية والمقبلة من خلال توفير الدعم اللازم وتأمين الممرات الآمنة لإدخال المدخلات الزراعية إلى المناطق تحت سيطرة الميليشيا؛ تقديم المساعدة الفنية والتقنية لصغار المزارعين مع تأمين عمليات الحصاد والمساعدة في تسويق المحاصيل؛ فرض عقوبات رادعة على الميليشيا التي تقوم بحرقها عمدا؛ دعم الشباب والنساء والأسر المنتجة والنازحين ماليا وتقنيا، بما في ذلك التدريب على إدارة المشاريع الصغيرة ومساعدة المرأة في تنمية المشاريع وفي الجوانب التجارية للزراعة؛ تسهيل أنشطة صغيرة ذات عائد سريع لتوطين النازحين وتحسين ظروفهم المعيشية، مما يؤدي إلى التعاون مع الأسر المحلية وزيادة الإنتاج وتحسين وضع الأمن الغذائي وبناء السلام؛ تقييم الوضع الغذائي بإجراء تقييم سريع وشامل للوضع الغذائي في المناطق المتضررة؛ توزيع المساعدات الغذائية بتنظيم حملات طارئة لتوزيع الغذاء بالتعاون مع الأمم المتحدة؛ إطلاق برامج دعم نقدي بتوفير منح مالية للأسر الأكثر تضرراً لتمكينهم من شراء الطعام والاحتياجات الأساسية وفق نهج التغذية السوداني؛ إنشاء بنوك غذائية بتكوين

مخازن غذائية في المناطق الريفية لضمان توفر الغذاء في الأزمات؛ تحسين طرق النقل بإصلاح وتطوير الطرق والبنية التحتية.

ينبغي استكمال المساعدة الإنسانية بالتدخلات التالية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز أداء السوق: تعزيز القدرة الفنية لخدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين؛ تحسين إدارة ما بعد الحصاد وتعزيز مرافق التخزين على مستوى الأسرة؛ تفعيل المخزون الاستراتيجي. وعلى الفاو، التي تحظى بشكرنا، توفير دعم لبناء القدرات بشكل متكرر لتجنب فجوات في الفريق ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة بمدخلات محسنة وتقنيات وسيطة.

أشكر ممثلة الفاو ومديرة العمليات على إحاطتيهما الضافيتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): بداية، أتوجه بالشكر لمقدمتي الإحاطتين، السيدة إديم ووسورنو والسيدة بيث بيكدول، على المعلومات القيمة التي أوردتاها بشأن تطورات الوضع الإنساني الدقيق في السودان الشقيق. كما نأخذ علما ببيان أخي العزيز، الممثل الدائم للسودان، اليوم وما أورده من إيضاحات هامة.

لا يغيب عن الناظرين أن تردي الأوضاع الإنسانية في السودان نتيجة استمرار النزاع يضعنا ويضع المجتمع الدولي أمام معضلة حقيقية. إن استمرار معاناة الشعب السوداني الشقيق لمدة أوشكت على العامين هو مبعث ألم لنا جميعا كأسرة دولية، مما يحتم علينا العمل المخلص من أجل رفع تلك المعاناة عن أشقائنا في السودان وطي هذه الصفحة في أقرب فرصة ممكنة. فلا يستقيم تحت أي معيار أن تطول المعاناة الإنسانية للشعب السوداني الشقيق الذي يُعتبر بلده سلة غذاء العرب الاستراتيجية دون أفق لإنهاء تلك المعاناة. ومن هنا، تؤكد مصر على تضامنها الكامل مع الشعب السوداني الشقيق في محنته وحرصها التام على استعادة السلم والأمن والاستقرار في السودان، صوناً لمقدرات شعبه الشقيق وانطلاقاً مما يربطنا من صلات دم وجوار وأخوة وتاريخ ومصير مشترك. وفي ذلك السياق، تؤكد مصر دائماً على عدد من الاعتبارات التي تتعين مراعاتها لدى التعاطي مع الشأن السوداني، بما في ذلك لمعالجة الأوضاع الإنسانية.

أولا: أهمية صون سيادة واستقلال ووحدة أراضي السودان الإقليمية ورفض التدخلات في شئونه الداخلية التي من شأنها أن تؤجج النزاع الحالي وتكرسه، مع ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية ومنع انهيارها وإعلاء المصالح العليا للسودان والتوصل إلى حلول تفضي إلى تلبية طموحات وتطلعات الشعب السوداني الشقيق نحو الأمن والاستقرار والتنمية.

ثانيا، حتمية اتخاذ التدابير اللازمة لوقف إمدادات السلاح للجماعات المسلحة من دون الدولة وسرعة الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار باعتبار ذلك السبيل الوحيد لحماية المدنيين وحقن الدماء ووقف موجات النزوح الداخلي واللجوء إلى دول الجوار. ولا يخفى عن ناظري المجتمع الدولي حجم المعاناة التي يعانيها الشعب السوداني، لا سيما النازحين داخلياً، كما لا يخفى على أحد حجم العبء الذي تتحمله دول جوار السودان جراء تفاقم الأزمة. وتجدد مصر، في هذا السياق، حرصها التام على تقديم كافة سبل الرعاية والدعم للأشقاء السودانيين الفارين من النزاع إلى مصر وإلى دول الجوار، حيث استقبلت مصر بالفعل

ما يتجاوز 000 200 1 من أشقائها السودانيين. وفي هذا السياق، تدعو مصر مجدداً إلى زيادة الدعم المخصص لدول الجوار بما يمكنها من الاضطلاع بمسئولياتها تجاه الأشقاء السودانيين بالنظر إلى طول أمد النزاع، وكذلك الاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً.

ثالثا، تؤكد مصر ضرورة زيادة حجم المساعدات والتمويل الذي توفره الدول والأطراف المانحة، بما يشمل الوفاء بالتعهدات المعلنة استجابة للاحتياجات الإنسانية الراهنة واحتياجات اللاجئين في دول الجوار، إلى جانب تقديم المساعدات الطارئة في مختلف الجوانب الإنسانية، بما فيها الغذائية والصحية والتعليمية وغيرها. وترحب مصر بجميع المساعدات الإنسانية التي تم تقديمها بالفعل للسودان استجابة للأزمة فيما تواصل مصر، من جانبها، تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الأشقاء السودانيين في إطار الإسهام في احتواء تداعيات الأزمة الراهنة.

رابعا، من الأهمية بمكان مواصلة مساعي استعادة الثقة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة وهيئاتها. وتدعو مصر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاستفادة من قرارات الحكومة السودانية بإنشاء مستودعات إنسانية في أكثر من موقع والسماح بالطائرات الإنسانية وتحديد منافذ إدخال المساعدات الإنسانية بالكميات التي تلبي احتياجات الشعب السوداني الشقيق على نحو يصون أمن السودان ويحترم سيادته ويراعي شواغله الأمنية. كما تثق مصر في استمرار حرص السلطات السودانية على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لضمان انسيابية تدفق المساعدات الإنسانية بشكل كاف.

تعكس تقارير الأمم المتحدة حدة الأزمة الإنسانية في السودان متمثلة في تدفقات اللاجئين والنزوح الداخلي وتردي المرافق الصحية وتهديد وضع الأمن الغذائي وتقويض سلامة وأمن المدنيين وتعريضهم لأشكال متعددة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن هنا، فإن الخطوة الأولى على طريق الخروج من الأزمة السودانية بكافة جوانبها، بما في ذلك معالجة الوضع الإنساني، تبدأ من وقف الاقتتال. تلك هي نقطة البداية التي يتعين الانطلاق منها والبناء عليها، وهو الأمر الذي تدعمه مصر وتبدي كامل الاستعداد للانخراط في تحقيقه، بما في ذلك دعمها الكامل لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان العمامرة، لتنسيق المبادرات والمسارات الرامية إلى إنهاء النزاع واستعادة الأمن والاستقرار، تمهيداً لعملية سياسية بقيادة وملكية سودانية خالصة، تلبي طموحات الشعب السوداني الشقيق في مستقبل أفضل.

ختاما، إن مصر لعلى ثقة تامة في حكمة وقدرة الأشقاء السودانيين على الوصول إلى تفاهمات تنهي الأزمة الحالية بصورة لا رجعة فيها وبملكية وطنية خالصة، بعيداً عن أي تدخلات خارجية وبما يعلي المصالح الوطنية العليا للسودان ويحفظ مقدرات شعبه الشقيق.

وفي الختام، يطيب لي أن أعبر عن كل الشكر للسفيرة ليندا توماس – غرينفيلد قبيل انتهاء مهامها في الأمم المتحدة، معبرا عن كامل التقدير للتعاون المثمر معها شخصيا ومع بعثة الولايات المتحدة. ونتطلع إلى استمرار التعاون في المراحل المقبلة أيضا.

رفعت الجلسة الساعة 12/10.